الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية
_ دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة _

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن التونسي ملاك	الوافي حمزة
2		

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
دشة محمد علي	رئيسا
الوافي حمزة	مشرفا ومقررا
خوازم حمزة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

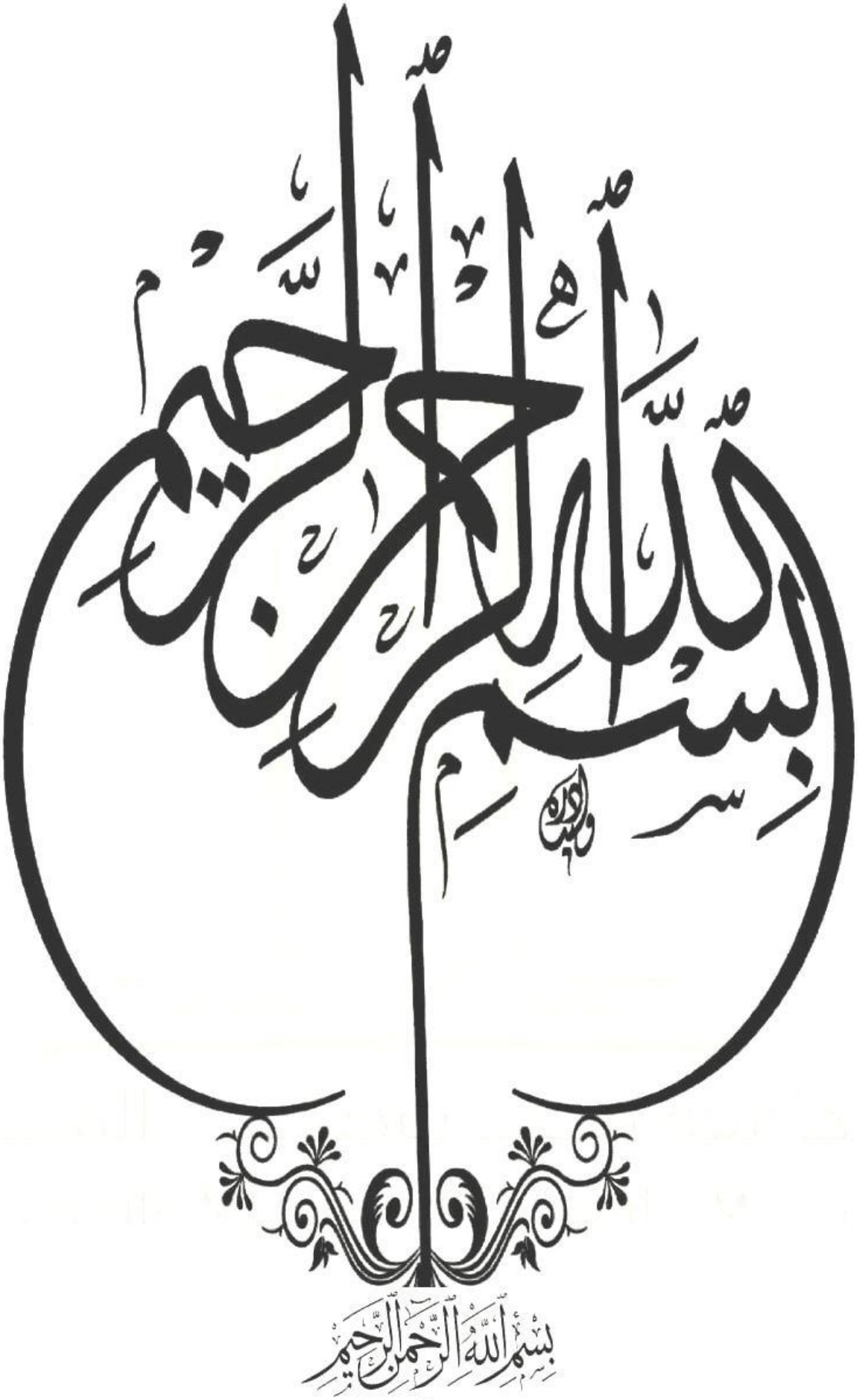

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر الله

وحده الواحد الأحد الفرد الصمد على عونه و توفيقه الحمد لله الذي أنزل علينا الكتاب وأثار به دروبنا وعلمنا ما لم نعلم اعترافا بالفضل والجميل

أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان الي

الأستاذ الدكتور الوافي حمزة

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

والى كل من كان له يد في مساعدتي طوال هذا المشوار حتى بكلمة التشجيع

وشكري الى كل من علمنا حرفا في مشوار حياتي العلمية الى كل هؤلاء كل عبارات الشكر والتقدير

إهداء

من قال أنا لها نالها ..... و إن أبت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله حبا وشكرا و امتنانا على البدء و الختام.– وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين –ها أنا اليوم أتوج اللحظات الأخيرة في دلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه العثرات و الأشواك ورغما عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبر وطموح. وكم من أيام مرت شعرت بثقلها و مرارتها ولكن لم تعقني بل كانت ذكرى تمر لتنير أحلام قلبي. وها أنا الآن اكتب و للدمع بصمة تشهد فرحتها لكل تلك الكتب التي جفت مدمعها لهدا اهدي ثمرة جهدي إلى

من ربت أجيالا من البشر وسقتهم بنور العلم و المعرفة قبل أن تربيني إلى ضلعي الثابت و أماني الأبدي .إلى دلك الصدر الحنون الذي احتواني كلما كنت بحاجته .إلى المبسم الدافئ أمي –بولعراس ابتسام– يامن ساعدتني في النهوض كلما وقعت ويامن هونت علي في كل أزمة مررت بها. ويا من اخدت بيدي لإكمال الطريق الشاق .أهديك تخرجي ونجاحي هدا .فلم يكن إلا بتوفيق الله ثم برفعة كفيك بعد كل صلاة أدامك الله ملكة في عرش قلبي .وحفظك ملاذا إليه انتمي .علمتني المشي صغيرة وها أنا أهرول في هده الحياة بحثا عن أحلامي التي لطالما شجعتني للوصول إليها .كم كان حضنك ملجئ الدافئ الدي أعود له في كل عرقلة لأعاود النهوض من جديد ببعض من كلماتك السحرية التي دائما ما كانت شفاء لروحي فشكرا لكل ما قدمته لي إلى هدا اليوم الذي انتظرته طويلا. هدا اليوم الذي استلم فيه وثيقة تخرجي بعد كفاح و صبر جميل

إلى من شاركت أمي حمل تربيتي إلى من اصطفاني الله بها و جعلها أما ثانية لي لمن بفضلها حظيت بأمين بدل واحدة .إلى نبض قلبي جدتي – بيوض امنة – أطال الله في عمرك و جعلك شمسا لا تغيب

إلى من قال فيها ربي *سنشد عضدك بأخيك و نجعل لكما سلطانا فلا يصلون إليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون* –سندس –رانية – الجبل الذي اسند عليه نفسي عند الشدائد. إلى عوني بعد الله إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل وساندوني عند ضعفي وساقوني بالحب إلى من رسمو لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب –عائلتي–

إلى كل من مروا بحياتنا مرور الكرام ولم يتركوا آثرا سيئا فينا .إلى كل من اختصهم الله بحسن المنبت وقلب سليم لا يحب الأدي للغير و إلى كل طالب علم ...فالحمد لله على جهود السعي ولذة النتيجة .

مـــــــلاك

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
البسملة	–
التشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	**IV-I**
الملخص	–
مقدمة	**أ-ج**
الجانب النظري: **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الإقتصادي**	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: مدخل لمفهوم الذكاء الإقتصادي	**2**
المطلب الاول: مفهوم الذكاء الإقتصادي ونشأته التاريخية.	**2**
المطلب الثاني: عناصر وآليات الدكاء الإقتصادي.	**5**
المطلب الثالث: العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي.	**7**
المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرار المالي.	**10**
المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار المالي.	**10**
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي	**11**
المطلب الثالث: العوامل والصعوبات المؤثرة في اتخاذ القرار المالي.	**13**
المبحث الثالث: علاقة الذكاء الإقتصادي بعملية اتخاذ القرار	**15**
المطلب الأول: وظائف ومعوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر	**15**
المطلب الثاني: مساهمة الذكاء الإقتصادي في عملية اتخاذ القرار	**18**
المطلب الثالث: آلية دعم الذكاء الاقتصادي لعملية اتخاذ القرار:	**21**
خلاصة الفصل	**24**

فهرس المحتويات

الجانب التطبيقي: الدراسة الميدانية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء ولاية ميلة	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (وكالة ميلة.	**27**
المطلب الأول: تعريف صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء – وكالة ميلة:	**27**
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي والإداري لوكالة ميلة.	**28**
المطلب الثالث: وظائف ومهام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء ولاية ميلة	**34**
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات تحليل البيانات	**36**
المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	**36**
المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.	**36**
المطلب الثالث اختبار صلاحية الدراسة.	**37**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	**40**
المطلب الأول: تحليل نتائج الأسئلة الديمغرافية.	**40**
المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الأول والثاني.	**44**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.	**49**
خلاصة الفصل	**52**
الخاتمة العامة	**54**
قائمة المصادر والمراجع	**56**
الملاحـــــــــق	**–**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1)	تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي.	4
الجدول (3)	نتائج اختبار ثبات الاستبيان	37
الجدول (3)	نتائج اختبار صدق الاستبيان	38
الجدول (4)	اختبار التوزيع الطبيعي (One-Semple Kolmogorov-Smirnov Test)	39
الجدول (5)	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	40
الجدول (6)	توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية	41
الجدول (7)	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	42
الجدول (8)	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	43
الجدول (9)	درجات مقياس ليكارت الخماسي	44
الجدول (10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد ادارة المعرفة	45
الجدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد اليقظة الاستراتيجية	46
الجدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الحماية والأمن	46
الجدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد سياسة التأثير .	47
الجدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الثاني اتخاذ القرارات المالية	48
الجدول (15)	الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية	49
الجدول (16)	الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية واتخاذ القرارات المالية	50
الجدول (17)	الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين الحماية والأمن واتخاذ القرارات المالية	50
الجدول (18)	الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين سياسة التأثير واتخاذ القرارات المالية	51
الجدول (19)	الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين ابعاد الذكاء الاقتصادي واتخاذ القرارات المالية	51

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1)	عناصر الذكاء الاقتصادي	6
الشكل (2)	آليات الذكاء الاقتصادي.	7
الشكل (3)	يوضح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية:	9
الشكل (4)	مراحل عملية اتخاذ القرار	12
الشكل (5)	وظائف الذكاء الاقتصادي	15
الشكل (6)	يبين الأعوان الوظيفية للذكاء الاقتصادي	22
الشكل (7)	يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة	33
الشكل (8)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس.	40
الشكل (9)	توزيع أفراد عينة وفق السن	41
الشكل (10)	توزيع عينة دراسة وفق مستوى التعليمي	42
الشكل (11)	توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة.	43

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الدكاء الاقتصادي كأسلوب منظم في اطار الادارة الاستراتيجية، في تعزيز عملية اتخاد القرارات المالية، مما يسمح بتطوير نشاطها وتحسين تنافسيتها ومن أجل الالمام بمتغيرات الدراسة ومعالجة الاشكالية المطروحة المتمثلة في: " ما مدى مساهمة الدكاء الاقتصادي في اتخاد القرارات المالية لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء – وكالة ميلة'؟"

الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وهذا في وصف الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة بإسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي بالاعتماد على الاستبيان، حيث تم توزيعه على عينة مقدرة بـ 30 فردا من موظفي المؤسسة محل الدراسة، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS وفي الاخير تم التوصل إلى ان الدكاء الاقتصادي يساهم بصفة كبيرة في اتخاد القرارات المالية.

الكلمات المفتاحية: الدكاء الاقتصادية– القرارات المالية– قرار الاستثمار – قرار التمويل – قرار توزيع الارباح.

Abstract:

This study aimed to identify the role of economic intelligence as an organized method within the framework of strategic management, in enhancing the financial decision-making process, which allows developing its activity and improving its competitiveness, and in order to become familiar with the variables of the study and address the presented problem of: “To what extent does economic intelligence contribute to decision-making?” Finance at the National Social Security Fund for non-employees - Mila Agency?''

The study used the descriptive approach in describing the theoretical aspect and the case study approach by dropping the theoretical part onto the applied part based on the questionnaire, which was distributed to a sample estimated at 30 individuals from the employees of the institution under study, and the results were analyzed using the SPSS program, and in the end it was concluded that Economic intelligence contributes significantly to making financial decisions.

Keywords: economic intelligence - financial decisions - investment decision - financing decision - dividend decision.

مقدمـــــة

مقدمة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي باختلاف حجمها ونشاطها وأهدافها ونظراً لما تشهده من تغيرات سريعة في بيئتها أصبح لزاما عليها الاستجابة لتلك التغيرات التي أضحت واقعا ملموسا ومن اجل بقائها وتطورها فان اتخاذ القرار الذي يمثل أحد أبرز عوامل نجاح العملية الإدارية في المؤسسة، والذي يتطلب مهارة استراتيجية لصانع القرارات وذلك من اجل الوصول إلى المعلومات وامتلاكها قبل المنافس، ولن يكون هذا إلا بوجود نظم معلومات متطورة لمعالجتها، وتحويلها إلى معرفة قابلة الاستعمال، وبهذا الصدد ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي كواحد من ابرز النظم في وقتنا الحالي، فالتحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومات الصحيحة والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا ما أدركته مؤسسات الأعمال والتي تسعى إلى تجنيد طاقاتها المعرفية والتقنية بمساعدة الذكاء الاقتصادي الذي يعد أداة فعالة للتطوير في المؤسسات.

أولا: إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية في التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء– وكالة ميلة"؟**

ومن أجل الاجابة على التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء– وكالة ميلة؟
- هل تساهم اليقظة الاستراتيجية في اتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء– وكالة ميلة؟
- كيف تؤثر الحماية والأمن على اتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء– وكالة ميلة؟
- هل توجد علاقة بين سياسة التأثير واتخاذ القرارات المالية داخل مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء– وكالة ميلة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الذكاء الإقتصادي واتخاذ القرارات المالية لدى موظفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء وكالة ميلة.

- **الفرضيات الفرعية**

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ادارة المعرفة واتخاد القرارات المالية داخل الصندوق الوطني لغير الاجراء وكالة ميلة عند مستوى دلالة$0.05 \geq \alpha$.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اليقظة الاستراتيجية واتخاد القرارات المالية داخل الصندوق الوطني لغير الاجراء وكالة ميلة عند مستوى دلالة$0.05 \geq \alpha$.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحماية والأمن واتخاد القرارات المالية داخل الصندوق الوطني لغير الاجراء وكالة ميلة عند مستوى دلالة$0.05 \geq \alpha$.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة التأثير واتخاد القرارات المالية داخل الصندوق الوطني لغير الأجراء وكالة ميلة عند مستوى دلالة$0.05 \geq \alpha$.

ثالثا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث وقيمته العلمية والعملية فيما يلي:

- الذكاء الاقتصادي يساعد في فهم البيانات الاقتصادية بشكل أفضل وتحليلها بطرق متقدمة، مما يؤدي إلى استخلاص أكثر قرارات دقة وصوابًا.
- فهم العوامل الاقتصادية يمكن أن يساعد في تقليل المخاطر المالية والاقتصادية وتحديد الفرص الاستثمارية المناسبة.
- فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على القرارات يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية، سواء في المجال الشخصي أو العملي أو حتى على مستوى السياسات العامة.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو معرفة دور الذكاء الإقتصادي في إتخاذ القرارات ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على عمليات اتخاذ القرارات.
- تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية بشكل دقيق لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- تطوير استراتيجيات فعّالة لإدارة المخاطر المالية والاقتصادية.
- توجيه السياسات العامة وتحسين الإدارة الاقتصادية على المستوى الحكومي.
- تحسين الأداء المالي للشركات والمؤسسات من خلال فهم العوامل الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة.
- تطوير القدرة على تحليل السيناريوهات وتوقع الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية.
- تعزيز الكفاءة العملية وزيادة التنافسية من خلال تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق.

خامسا: منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة. وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة. واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وهذا في وصف الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة بإسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي بالاعتماد على الاستبيان، حيث تم توزيعه على عينة مقدرة بـ 30 فردا من موظفي المؤسسة محل الدراسة، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS وفي الاخير تم التوصل إلى ان الذكاء الاقتصادي يساهم بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

- الذكاء الاقتصادي يوفر معلومات دقيقة ومحدثة تساعد الشركات في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية من خلال استخدام الذكاء الاقتصادي يمكن للشركات تحسين قدرتها التنافسية في السوق عبر معرفة تحركات المنافسين واتجاهات السوق.
- يساعد الذكاء الاقتصادي في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المالية من خلال تحليل شامل للبيانات الاقتصادية والمالية، يمكن للذكاء الاقتصادي كشف الفرص الجديدة في الأسواق الناشئة أو غير مستغل مما يدعم النمو والربحية.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في المحددات الموضـــوعية والمحـــددات المكانية والمحددات الزمنية والبشرية والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة.
- **الحدود المكانية:** الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة.
- **الحدود البشرية:** استهدفت هده الدراسة موظفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة.
- **الحدود الزمانية:** تـــم تطبيق الجـــانب الميداني لـــهده الدراســـة في الســـداسي الثـــاني وقد استغرقت حوالي شهر تحديدا من 2022/04/22 إلى 2022/05/22.

ثامنا: الدراسات السابقة

من خلال بحثنا والتنقيب في المصادر المتعددة للحصول على دراسات سابقة في موضوع الذكاء الاقتصادي ودوره في اتخاذ القرارات المالية تبين أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت هدا الموضوع بشكل عام وعلى حد علمنا ليس هناك أي موضوع يعالج هده المشكلة دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة وعليه سيتم محاولة تقديم بعض الدراسات السابقة والتي نذكر منها:

1- دراسة أسمهان خلفي بعنوان دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات سنة 2008-2009.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على وجود اتجاه العلاقة بين استخدام نظم معلومات مبنية على تكنولوجيا حديثة ورشد عملية اتخاذ القرار في مؤسسة نقاوس للمصبرات. وتوصلت إلى وجود الدعم الشامل والكامل لعملية اتخاذ القرار بمراحلها المختلفة باستعمال نظم المعلومات مهما كانت درجة تطورها يعتبر بعيدا عن الحقيقة خاصة بالنسبة للقرارات غير الهيكلية التي تعتمد في جزء منها على حكم الخبرة و الحدس لدى متخذ القرار .

2- **دراسة خلفلاوي شمس ضياء بعنوان الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة سنة 2013 .**

هدفت هده الدراسة للتعرف على مدى استعداد المؤسسة الجزائرية لتبني فكرة ثقافة الذكاء الاقتصادي لمواجهة البيئة الديناميكية. وتوصلت إلى انه من الضروري على المؤسسة أن تتبناه من اجل مراقبة وباستمرار تطور بعض العوامل التي لها تأثير كبير على المؤسسة وكذلك شركائها في المحيط.

3- دراسة فيلالي أسماء بعنوان الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI رويبة سنة 2013-2014.

هدفت الدراسة إلى تبيان الوضع الحقيقي الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية في مجال أنظمة المعلومات ومعرفة تطلعات المؤسسة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي. وتوصلت إلى أن المؤسسة الجزائرية متأخرة في مجال الذكاء الاقتصادي وأن الذكاء الاقتصادي يكاد ينعدم في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية .

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الإقتصادي

تمهيد

بتوفر نظم المعلومات متطورة لمعالجتها، وتحويلها إلى معلومات، ثم إلى معرفة ذكية وصحيحه صالحة للاستخدام، ولعل من أشهر هذه النظم في الوقت الراهن، ما أصبح يصطلح عليه في وقتنا الراهن بالذكاء الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تأتي الأهمية الكبرى لهذا الأخير، الذي يساعد على استيعاب الوضع لبيئة العمل وذلك بمراقبة لحظيه مستمرة، ومحاولة توقع الاتجاه الذي يمكن أن يأخذه مجال العمل المعني مستقبلا وتحديد الفرص التي يمكن استثمارها.

لغرض الالمام بالذكاء الاقتصادي لابد أن نستعرض بشيء من التفصيل مفهومه وتطور نشأته التاريخية مع الاشارة إلى خصائصه، فضلا عن آلياته عناصره وعلاقته بمفاهيم أخرى كاليقظة الاستراتيجية التي تشكل عامل يساهم بشكل أو بأخر في توضيح أهميته للمؤسسات والبلدان والتكتلات الاقتصادية على حد سواء. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: مدخل لمفهوم الذكاء الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني : ماهية اتخاد القرار المالي.**
- **المبحث الثالث: علاقة الدكاء الاقتصادي بعملية اتخاد القرار.**

المبحث الأول: مدخل لمفهوم الذكاء الإقتصادي

برز الذكاء الاقتصادي كشكل من أشكال الحس الاقتصادي الجيد وحتى تستطيع منظمة الاعمال أن تبدع، تنتج ،تسوق فهي تحتاج الى معلومات أكيدة وقابلة للاستغلال، فتحليل وتنظيم المعلومة، أصبح عملا يتطلب الالمام الجيد بما يدور في بيئة الأعمال، فلا يمكن للمنظمة مهما كان نشاطها أن تتطور أو حتى تحافظ على وجودها اذا كانت تجهل معلومات تساعدها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المطلب الاول: مفهوم الذكاء الإقتصادي ونشأته التاريخية.

أولا: مفهوم الدكاء الإقتصادي:

لاحظ بيتر **دراكر** في سنة 2001 أنه على مدى القرن الماضي كانت مختلف المؤسسات الأمريكية تقترب من تناقص الغلة، ووفقا لذلك يجب على مسيريها أن يسعوا إلى وسائل أخرى للتمكن من منافسة المؤسسات الأخرى في نفس قطاع النشاط، واستسقاء المعلومات وتقديم أداة جديدة وقوية للمؤسسات، فكان تنفيذ برنامج الذكاء الاقتصادي بشكل فعال هو الأسلوب الذي يمنح ميزة تنافسية، ويمثل نقلة نوعية في كيفية استخدام المعلومات في المجال الاقتصادي، ولإحداث هذا التحول، يحتاج مسيرو المؤسسات إلى إعادة التفكير في كيفية استخدام المعلومات بشكل عام، وعلى وجه الخصوص في الذكاء الاقتصادي، حيث أن الأعمال التي ترتكز على طرق الذكاء الاقتصادي، تتجاوز الأساليب التقليدية من خلال وضع الصرامة في تحديد آلية القيمة الاقتصادية لكل مشروع. وهذا يشمل التحديد المسبق لكيفية العمليات الاقتصادية، وكما أن عمليات إتخاذ القرار يجب أن تتغير من أجل الاستفادة من إستثمارات الذكاء الاقتصادي التي تدار كمجموعة'. وهناك عدة تعريفات للذكاء الاقتصادي من بينها ما يلي:

هناك من يرى بأنه: **" مزيج من القدرات التنظيمية والتكنولوجية التي تسمح لمسيري المؤسسة باستخدام المعلومات لاتخاذ القرارات".**[1]

ويعرف ديبر **DUPRE** في سنة 2002 الذكاء الاقتصادي بأنه: "مفهوم جديد يشمل جميع القضايا المتعلقة بأمن المعلومة، والذي يتضمن خاصة الحماية والإدارة الاستراتيجية لصنع القرار أو التأثير على إجراءات الربح بالمؤسسات أو الدول. ويقدم غالبا على أنه جهد جماعي يهدف للبحث وتبادل المعلومات في إطار مؤسسة. فهو نظام لرصد بيئة المؤسسة وكذا الكشف عن التهديدات واستغلال الفرص".

والذكاء الاقتصادي يكون على أساس الإجراءات ذات الأولوية التالية:

- من الضروري أن تشارك الإدارة العامة في أي مبادرة تتعلق بالذكاء الاقتصادي، حيث يتم وضع مبادئ توجيهية واضحة للمؤسسات أثناء تحديد الاحتياجات للمعلومات؛
- التوجه نحو معلومات مفيدة لصانعي القرار تساعد في تحديد وتنفيذ استراتيجية المؤسسة؛
- ينبغي أن تحفز جميع الموظفين بالمؤسسة من خلال اتخاذ إجراءات دائمة للتوعية؛

[1] أ. رقامي محمد: **الذكاء الإقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية**، دراسة ميدانية على عيينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقيقة، العدد 33، جامعة باجي مختار عنابة، د.سنة، ص 183.

- فعالية جهاز الذكاء الاقتصادي تتعلق أساسا بتوزيع المعلومات المفيدة بشكل أسرع؛
- الذكاء الاقتصادي في المؤسسات يجب أن يطبق باحترام خصوصية المعلومات ضمن معايير واضحة ودقيقة؛
- انتشار نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة يجب أن يدمج جهاز مراقبة الكفاءة وربحية النظام منذ بداية مشروع إنشاء المؤسسة. [1]

ثانيا: النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي.

إن فكرة الذكاء الاقتصادي نشأت مع ظهور التجارة وتطورت مع ظهور اقتصاد السوق وقد اوضح (F.Braudel) ان المنافسات ازدادت قوة بالمدن التجارية منذ القرن الخامس عشر وامتدت الى القرن الثامن عشر ، وان ظهور المنافسة بين تلك المدن وبالأخص في شمال ايطاليا اتسمت في بدايتها بالهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي[2].

وفي دراسة أخرى حول الذكاء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية قدم (Kent) تحليلاً ناجحاً لإقناع القادة العسكريين بتعميم سيناريوهات لمعالجة بعض المشاكل التي تواجه القادة أثناء الحروب والتي عدت من مراحل الذكاء الاقتصادي لاحقاً. وأوضحت دراسة أخرى بان التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي جاء من الفكر العسكري البريطاني في عام 1870 معتمداً على المعلومات من أجل اكتشاف نقاط الضعف والقوة للعدو وتحليل تلك المعلومات لغرض مواجهة الأخطار، ثم تطور المفهوم داخل المؤسسات وتغير المصطلح الى ذكاء الأعمال، والذي يعد اكثر قرباً من مفهوم الذكاء الاقتصادي، وفي عام 1950 ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان، والذي يعد أول بلد يعتمد على تبادل المعلومات من خلال (MITI) وهي وزارة التجارة الدولية والصناعة، والتي أضحت أساس المعرفة وقاعدة المعلومات الأولى في اليابان بمساعدة منظمة التجارة الخارجية، وفي عام 1958 وضع المؤلف (Luhn) أول مصطلح لذكاء الاعمال، في حين قدم المؤلف (Aguilar) في عام 1963 أول دراسة لظاهرتي اليقظة والذكاء، ويعد العالم (Wilensky) في عام 1967 أول من وضع تعريفاً للذكاء الاقتصادي.

أما في الولايات المتحدة الامريكية وفي عام 1980 ونتيجة لتطور الأسواق بواسطة تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فقد اقترح (Porter) والذي يعمل أستاذاً في جامعة (Harvard) أول نموذج للذكاء الاقتصادي والذي تجاوز فيه جمع المعلومات إلى مرحلة معالجة تلك المعلومات وإيصالها للمعنيين وتحويل المعلومات إلى ذكاء، وأن لا يقتصر على مجال المنافسة فقط بل يتعدى ذلك الى مجالات المؤسسات كافة، أما في فرنسا فقد ظهر الذكاء الاقتصادي في عام 1990 وتطور المفهوم ليشمل مراقبة المحيط وإدارة المعلومات وأهميتها للمتخصصين ويعد عام 1992 أول ظهور رسمي لمصطلح الذكاء الاقتصادي في

[1] أ. رقامي محمد: مرجع سبق ذكره، ص 184.185.

[2] د.نبيل مهدي الجنابي، د.محمد نعمة محمد الزبيدي: **المدخل الحديث للإقتصاد المعرفي**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، جامعة القادسية، الأردن، 2019م-1440هـ، ص 35-36.

فرنسا، وقد وضع اول تعريف عملي في عام 1994 للذكاء الاقتصادي في فرنسا من قبل العالم (H.Martre)في التقرير الصادر من المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا

وفي عام 2003 وضع (Salles) اربع مراحل لتطور مفهوم الذكاء الاقتصادي وهي ما يأتي:

1- المرحلة الأولى: تمتد من الثمانينيات الى منتصف التسعينيات والتي تركز على العمليات والادوات والتقنيات التي وردت في تعاريف الذكاء الاقتصادي مثل تعريف (Willensky) وتعريف (Marter) وكذلك تعريف(Lesca) .

2- المرحلة الثانية: وتمتد خلال سنوات التسعينيات وهي تهتم بالمقام الاول باستخدام الذكاء الاقتصادي او الاستراتيجي والاهداف المنشودة منه.

3- المرحلة الثالثة: إذ تبدأ من اواخر التسعينيات والتي برز فيها عملية تمويل الذكاء الاقتصادي والادارة المشتركة والعمل التعاوني[1].

4- المرحلة الرابعة: والتي تبدأ في عام 2000 وتتضمن المفاهيم السابقة والهوية الاقتصادية لمفهوم الذكاء الاقتصادي ودوره الهجومي والدفاعي مما تقدم يمكن ايجاز النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي في الجدول:

جدول (1): تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي.

ت	العام	الكاتب أو الدولة	نشأة المفهوم او ظهوره
1	1870	المملكة المتحدة	التحول من الذكاء العسكري الى الذكاء التسويقي
2	1950	اليابان	ظهر الذكاء الاقتصادي ومصدره الاساس الذكاء
3	1958	العالمLuhu	أول ظهور لمصطلح ذكاء الاعمال
4	1963	F.Aguilar	تمت الدراسة الثنائية لظاهرتي اليقظة والذكاء
5	1967	H.Wilensky	يعد أول تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي
6	1980	الولايات المتحدة الامريكية	تطور المفهوم من الذكاء التنافسي الى مفهوم ذكاء الاعمال
7	1990	فرنسا	يعد أول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي
8	1992	فرنسا	الظهور الرسمي لمفهوم الذكاء الاقتصادي
9	1994	فرنسا	أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي

المصدر: د.نبيل مهدي الجنابي، د.محمد نعمة محمد الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

ثالثا: خصائص الذكاء الاقتصادي:

نتيجة للتوسع في الاقتصاد المعرفي، والذي يعد من الروافد المعرفية الأساسية في المجال النظري والمنهجي والتطبيقي، وتعدد المصطلحات والمفاهيم، كان لابد من توضيح:[2]

أهم الخصائص التي يمتاز بها الذكاء الاقتصادي، لغرض التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى، إذ تشكل المعلومات العنصر الأساس له، فضلاً عن اهتمامه في بدراسة التفاعلات التكتيكية أو الاستراتيجية لمختلف

[1] د.نبيل مهدي الجنابي، د.محمد نعمة محمد الزبيدي: المرجع سبق ذكره، ص37-38.

[2] مرجع نفسه، ص47-48.

المستويات، وللنشاطات كافة، بدءاً من المؤسسات المحلية وصولاً إلى مراكز القرار العليا في الدولة وبالتالي تأثيره على المستويات الدولية ومن أهم خصائص الذكاء الاقتصادي ما يأتي:

أ. يستخدم الأداء التكتيكي والاستراتيجي للمعلومات ذات القيمة والتي تعد أساساً للميزة التنافسية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

ب.يوفر علاقات قوية ومترابطة بين المؤسسات والإدارات المركزية والمحلية والجامعات من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها.

ج.يمتاز بوجود إدارة قوية وفاعلة تقوم بتنسيق الجهود بين الأعوان الاقتصاديين كافة.

د. يشكل جماعات للضغط والتأثير في بيئته الداخلية والخارجية.

هـ.يقوم بدمج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية.

و. يمتاز بالسرية في نشر المعلومات وكيفية الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية.

المطلب الثاني: عناصر وآليات الدكاء الإقتصادي.

أولا: عناصر الذكاء الاقتصادي: يتألف الذكاء الاقتصادي من ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة وهي[1]:

1- اليقظة الاستراتيجية: تعتبر كأسلوب وعملية منظمة في الإدارة الاستراتيجية للمنظمة تساعد في دعم القرارات من أجل تنمية تطوير المنظمة، ضمان بقائها وتحسين تنافسيتها من خلال جمع ومعالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط الخارجي، فهي تهدف لمراقبة وتحليل البيئة التنافسية واكتشاف الإشارات الضعيفة وتبيان التوجهات الناشئة كما يتم استخدامها لاستباق التهديدات والفرص وهذا يعني الحد من عدم اليقين ويمكن للمنظمة أن تمارس اليقظة بمعنى دقيق للكلمة (تحويل المعلومات إلى معرفة) فمن خلال هذه العملية تسعى المنظمة أن تكون الأكثر دراية بالبيئة من منافسيها وأن تكون على علم بها.

2- الحماية: الإتصال والأمن يتم استخدام وظيفة الحماية لحماية المعلومات التي بحوزة المنظمة أو التي تصدرها بما في ذلك ملكيتها من قبل المنافسين وظيفة إدارة المخاطر المعلوماتية تحافظ على تباين المعلومات لصالح المنظمة التي تدير هذه المخاطر وذلك لضمان سلامة وأمن المعلومات في المنظمة كذلك إدارة براءة الاختراع تعد جزءا من الترسانة الدفاعية للمنظمة.

3-التأثير: هو استخدام المعلومات بطريقة تمكن المنظمة من العمل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ويمكن تمثيل هذه العناصر في الشكل التالي:

[1] دوار عبد القادر، قهواجي أمينة: **دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال JEGE، المجلد 4، العدد 6، السنة: 2021، ص.93-92

شكل رقم (01): عناصر الذكاء الاقتصادي

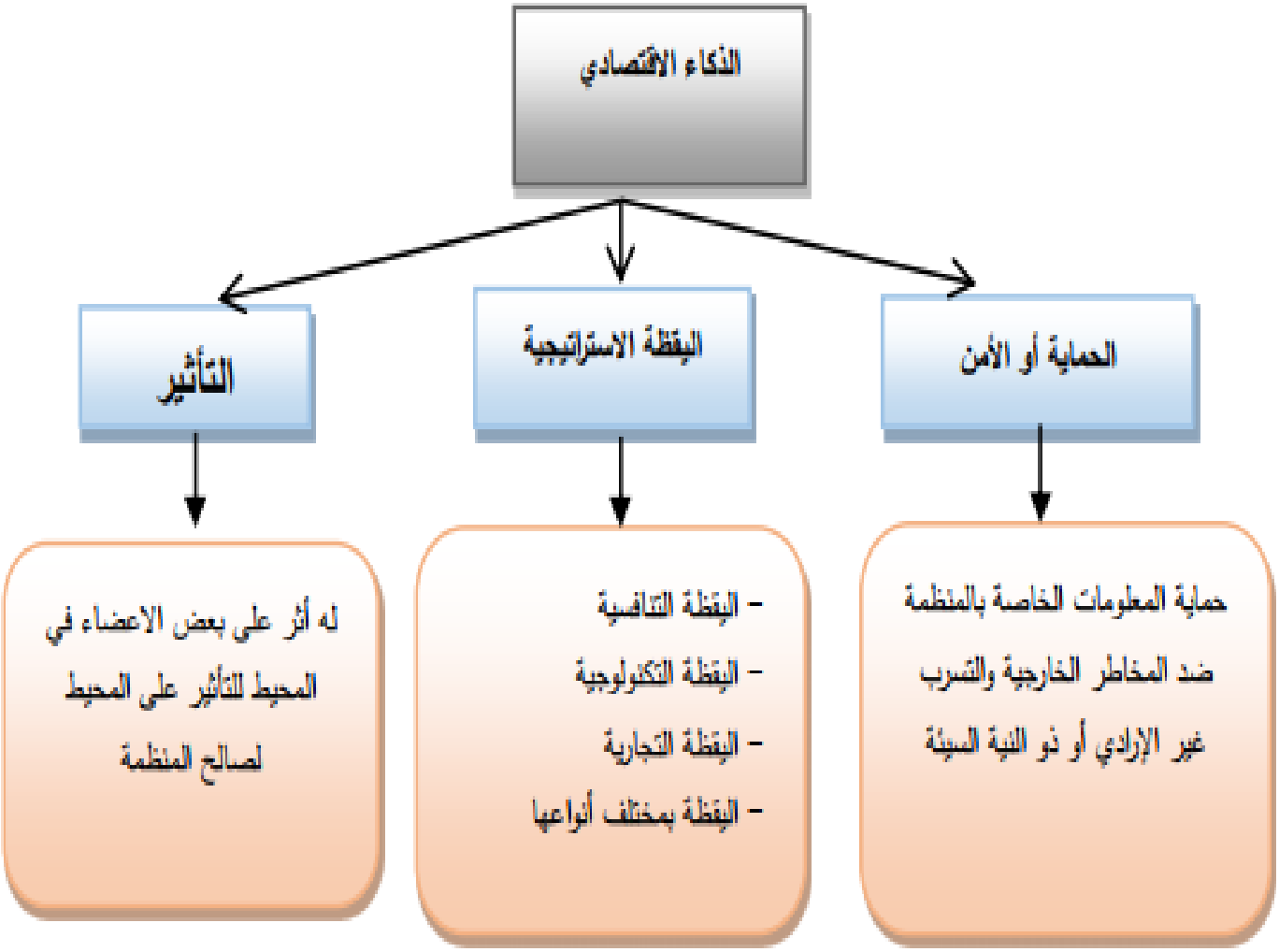

المصدر: دوار عبد القادر، قهواجي أمينة: مرجع سبق ذكره، ص93.

ثانيا: آليات الذكاء الاقتصادي.

يعتبر الذكاء الاقتصادي نظاما استعلاميا مؤثرا، إذ يقوم على مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة والمتكاملة والمتمثلة في اليقظة الإستراتيجية، الاتصال والأمن، والتأثير، كما هو موضح في الشكل 2. [1]

[1] رياض بلبل، حسين دباح: **مرجع سبق ذكره**، ص213-214.

الشكل (02): آليات الذكاء الاقتصادي.

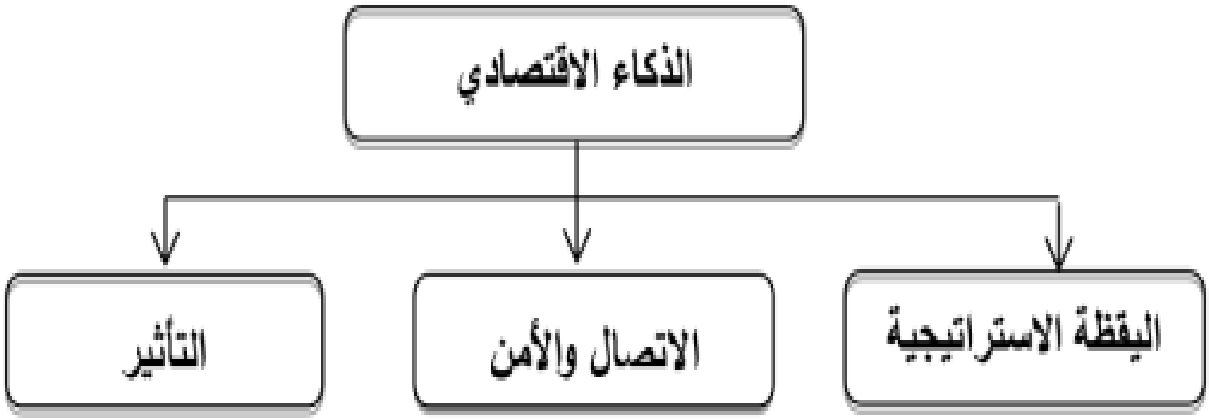

المصدر: رياض بلبل، حسين دباح: **أثر تطبيق آليات الذكاء الاقتصادي على الأداء المستدام لمؤسسة الاقتصادية SIDER– عنابة**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد9، العدد1، جوان 2022، **ص213.**

يمكن توضيح مضمون كل نظام فرعي من آليات الذكاء الاقتصادي فيما يلي:

– **اليقظة الاستراتيجية:** وهي تلك العملية المعلوماتية التي من خلالها تقوم المؤسسة برصد ومعالجة إشارات الإنذار حول الأحداث التي يمكن أن تؤثر على استمراريتها، بهدف تقليل حالات عدم اليقين بتوقع الاضطرابات التي يمكن أن تحصل عند حدوث تغير في محيطها.

– **أمن المعلومات:** ويقصد به العمل على حماية وأمن المعلومات الاستراتيجية بتوفير موارد ووسائل خاصة من أجل تحقيق ذلك. وهذا من أجل حمايتها من مخاطر التجسس وسرقة البيانات.

– **سياسة التأثير:** يهدف الذكاء الاقتصادي لتمكين المؤسسة من تحويل المخاطر إلى فرص لخلق القيمة والحصول على الميزة التنافسية من خلال توقع البيئة ثم التأثير فيها بمشاركة المعلومات المتاحة والمساهمة في بناء معايير السوق وتطورها، أي أنه يرسم الاتجاهات بدل الخضوع لها.

المطلب الثالث: العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي.

منذ الثمانينات أخذ الذكاء الاقتصادي بعض الأهمية، حيث كانت اليقظة التكنولوجية بمثابة أحد العناصر الممهدة له، فقد أصبح مديرو المؤسسات والمساهمون فيها يحسون بضرورة دراسة السوق والمنافسة، وذلك بواسطة بحوث تكميلية للوصول إلى ملاحظة مستمرة للمحيط المعقد والمتغير للمؤسسات، وبتعريف الذكاء الاقتصادي على أنه هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها. وباعتباره وظيفة إدارية ترتكز على حماية المعلومات الأساسية فهو بذلك يتضمن اليقطة الإستراتيجية للمؤسسة واستخدامها في التأثير على الغير وفي الإطار بين Jakobiak أن الذكاء الاقتصادي هو امتداد لليقظة الإستراتيجية، لأنه يتضمن وظيفتين للمعلوماتية، وهما

الحماية من كل التهديدات وعلى رأسها تهديدات المنافسين ووظيفة التأثير، كما أن الذكاء الاقتصادي من هذا المنظور هو امتداد لممارسة حب التطلع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فهو نتيجة للمبادرة الفردية ودعم المؤسسة. [1]

وحاليا يوجد مدخلان يتنازعان في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية:

المدخل الأول: وهو يعتبر اليقظة الإستراتيجية كمرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة (المحيط التنافسي التكنولوجي التجاري القانوني... إلخ وهي عملية منظمة ومستمرة متكررة) بغرض البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشغله المؤسسة وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يتضمن بالإضافة إلى نتائج العملية السابقة القيام بترجمة هذه المعلومات كمؤشرات لاتخاذ القرارات والمناورات التكتيكية بما يخدم أهداف المؤسسة.

المدخل الثاني: وهو عكس الاتجاه الأول حيث يتبنى التعارض بين المفهومين، حيث يعتبر أن اليقظة الإستراتيجية هي رد الفعل أما الذكاء الاقتصادي فهو الفعل.

ومن خلال هذا يمكن أن نستنتج العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي أنهما مصطلحان متكاملان. فاليقظة الإستراتيجية هي الجزء والذكاء الاقتصادي هو الأشمل، حيث أن تطبيق اليقظة الإستراتيجية يكون على المستوى الجزئي أي المؤسسة في حين الذكاء الاقتصادي يكون على المستوى الكلي كما نستطيع القول أن اليقظة الإستراتيجية تختلف عن الذكاء الاقتصادي في كونها لا تغير ولا تعدل بيئة المؤسسة التي تمارس فيها نشاطها، فدورها يتجلى في الكشف والرصد عن التغيرات والمستجدات بهدف التنبؤ وتنبيه المؤسسة، بينما الذكاء الاقتصادي يسعى لتمكين المؤسسة من التموقع الصحيح في بيئتها ومساعدتها على مواجهة المنافسة.

[1] قدور صليحة **: مساهمة الذكاء الاستراتيجي في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –عرض تجارب،** مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2020–2021، ص 7–8.

والشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية.

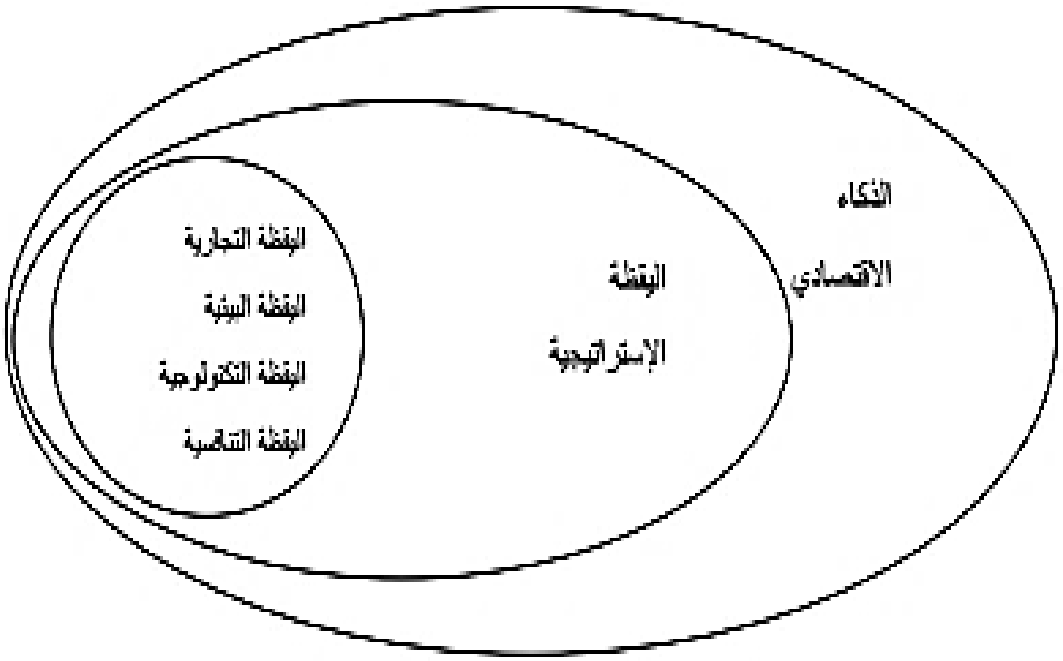

المصدر: قدور صليحة : مرجع سبق ذكره، ص 8.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرار المالي.

توجد العديد من التعاريف للقرار المالي، سنقدم بعضا منها، في ما يلي[1]:

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار المالي.

يعد اتخاذ القرار المالي هو عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة على ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية والموارد المتاحة.

ويمكن تعريف اتخاذ القرار المالي على أنه جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في شركات الأعمال، بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس اتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها صفة الإدارة، إذ لا تعدوا وظيفة هامشية في خارطة الهيكل التنظيمي وعلى مستوى الإدارة المالية، فإن جوهر عملها وفق المنهج الحديث كونها إدارة قائمة علي اتخاذ القرارات المالية ومضمونها يدور حول تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تعظيم القيمة السوقية للسهم أو تعظيم ثروة الملاك.

وعلى الرغم من عدم وجود نموذج واحد لشكل القرار المالي الذي تلجا إليه الإدارة المالية إلا أن مضمونه عادة يكون متماثل في غالبية شركات الأعمال حيث تتوزع هذه القرارات بين قرارات للاستثمار وقرارات للتمويل وقرارات لتوزيع الأرباح.

كما عرف أيضا على أنه قرار إداري يتخذ لمعالجة موقف من المواقف ويحتل موقع هام في مجال الإدارة المالية وهو ذو فعالية ونشاط دائم للمديرية المحاسبية والمالية المتمثلة في المدير المالي المسئول عن تحقيق ربحية والمحافظة على المركز المالي، فهي قرارات تعني بالوضعية المالية للمؤسسة من خلال اهتمامها بالتدبير الأموال وأوجه صرفها.

من خلال التعارف السابقة يمكن استنتاج أن اتخاذ القرار المالي هو عملية المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة لمعالجة موقف من المواقف التي تواجه متخذ القرار المالي وفق أساليب علمية منتظمة، أي أنه التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة لتدبير والحساب والتفكير.

[1] شرفة الشريف، قتاتلية عصام: **دور التخطيط المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية**، دراسة ميدانية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قالمة –CRMA –، مذكرة مكملة ضمن نيل متطلبات الحصول على شهادة الماستر: فرع علوم التسيير– تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019–2020، ص40.

- **خصائص اتخاذ القرار المالي:**

تتمثل خصائص اتخاذ القرار المالي في:

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.
- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر عند اتخاذ هذه القرارات.
- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.
- إن نتائج القرارات المالية هي قرارات لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة صلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذي القرار الحذر والفطنة واستغلال المعلومات استغلالا عقلانيا.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار المالي

تمر عملية اتخاذ القرار المالي بمجموعة من المراحل التي تساعد متخذه على نجاعة في القرار المتحد، كما توجد عوامل قد تؤثر على القرار المالي المتحد[1].

أولا: مراحل اتخاذ القرار المالي

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل حتى يتمكن من التوصل إلى أفضل بديل من البدائل المتاحة واتخاذ القرار الأفضل وتتمثل هذه المراحل في:

1. **تشخيص واكتشاف المشكلة:** وتتمثل تشخيص المشكلة في التعرف على المشكل الحقيقي وتحديده وصياغته وتحديد أسبابه باعتبارها أهم خطوة لمساعدتنا على اتخاذ القرار.
2. **تجميع البيانات والمعلومات:** بعد القيام بتحديد المشكلة، يقوم متخذ القرار بجمع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بها.
3. **البحث عن البدائل:** الوصول إليها، وتتطلب عملية تحديد البدائل القدرة على الابتكار والاعتماد على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة، فإذا كان القرار المالي يتعلق بالتمويل فيمكن أن تكون البدائل في التمويل وبالتالي لكل الحلول الممكنة، فإذا كان القرار المالي يتعلق بالتمويل فيمكن أن تكون البدائل في التمويل الداخلي أو الاقتراض أو طرح أسهم المشروع أما إذا كان القرار استثماريا فيمكن الاعتماد على الاستثمار قصير الأجل كالاستثمار في الذمم المالية والمخزون السلعي أو الاعتماد على استثمار طويل الأجل.
4. **تقييم البدائل ومقارنتها:** يتم ذلك عن طريق تقدير النتائج الايجابية والسلبية المتوقعة لكل بديل ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل، ومن المعايير التي يمكن استخدامها المعايير المالية والتي تتعلق بالربحية والتكاليف ومعدلات الفائدة.
5. **اختيار البديل المناسب:** وفي هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة في اختيار أفضل البدائل.

[1] شرفة الشريف، قتاتلية عصام: **مرجع سبق ذكره**، ص 47-48.

6. متابعة التطبيق، تقييم مراقبة القرار: تحتم الخطوة الأخيرة في اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم أول بأول، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة. كما تظهر مدى الانحراف عن المخطط وتكشف عن الانحرافات السلبية وتحدد أسبابها حتى لا تتفاقم ويصعب ومواجهتها.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مراحل عملية اتخاذ القرار

المصدر: شرفة الشريف، قتاتلية عصام: مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

المطلب الثالث: العوامل والصعوبات المؤثرة في اتخاذ القرار المالي.

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي، بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي يعاني منها متخذ القرار عند اتخاذه لقراراته المالية، سنعرضها في[1]:

أولا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي: تلخص العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المالي فيما يلي:

1- البيئة الخارجية: تتضمن البيئة الخارجية العديد من المكونات كالظروف الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية والعملاء والموردين وغيرها، وتتأثر كل من الشركة والقرارات المتخذة فيها بكل تأكيد بهذه العوامل جميعا، مما يعني ضرورة إدراك متخذ القرار لكل هذه المؤثرات والتعامل معها بعقلانية ثم اتخاذ القرار الملائم.

2- البيئة الداخلية: تضم العديد من المكونات كمناخ التنظيمي وحجم المؤسسة وعدد العاملين فيها وطبيعة تخصصاتهم وكفاءاتهم وخيراتهم وغيرها، وتختلف البيئة الداخلية عن الخارجية من حيث السيطرة، فبينما لا يكون للمؤسسة سيطرة كبيرة على بيئتها الخارجية، نجد أن سيطرتها على البيئة الداخلية تعتبر قوية، مما يعني توافر إمكانية تحسين هذه البيئة بما يخدم عملية اتخاذ القرار.

3- تأثير متخذ القرار: تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكوناته الشخصية، وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئة مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار وهي المجازفة والحذر والتسرع والتهور، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يمتلك من ميول وانفعالات تؤثر على اتخاذ القرار.

4- مواقف اتخاذ القرار: تتعلق بدرجة تأكيد الإدارة ومتخذ القرار من النتائج المترتبة عن اتخاذه، ويقصد بالموقف كافة العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والتي تؤثر عليها، مما يعني ضرورة إدراك متخذ القرار كافة هذه الظروف وفهم كيفية تأثيرها على اتخاذ القرار من كافة جوانبه.

ثانيا: صعوبات اتخاذ القرار المالي

إن متخذ القرار غالبا ما يواجه العديد من الصعوبات أو التحديات التي تعرقل عملية اتخاذ القرار السليم حيث أن من أهمها:

- نقص البيانات والمعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار.
- صعوبة تحديد الأهداف المراد انجازها.
- إن عدم القدرة على تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية، وكذلك عدم القدرة على تحديد المنافع أو العيوب التي ترتبط بكل بديل من البدائل المتوفرة يعد أيضا من الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات.

[1] شرفة الشريف، قتاتلية عصام: **مرجع سبق ذكره**، ص 51-52.

- عدم توفر الوقت اللازم لمتخذ القرار في إطار عملية اتخاذ القرارات وخاصة في القرارات التي غالبا ما يكون عامل الوقت المتاح حاسما في اتخاذها.
- صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها، لاسيما إذا اتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد الأسباب الأساسية التي ساهمت بها.

المبحث الثالث: علاقة الذكاء الإقتصادي بعملية اتخاذ القرار

بعد التعرف على الإطار النظري للذكاء الاقتصادي والقرارات المالية في المؤسسة من خلال المبحثين السابقين سوف نحاول في هذا المبحث إبراز دور الذكاء الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار المالية، حيث سنتطرق إلى أساسيات الذكاء الاقتصادي وآلية دعمه العملية اتخاذ القرار[1].

المطلب الأول: وظائف ومعوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نذكر باختصار وظائف ونماذج الذكاء الاقتصادي ومعوقاته في الجزائر.

أولا: وظائف الدكاء الإقتصادي

لقد قدم Carin Cohen تقسيم لوظائف الذكاء الاقتصادي ويمكن توضيحها في الشكل الثاني:

الشكل رقم(05): وظائف الذكاء الاقتصادي

الوظائف	**الدكاء الاقتصادي**
النشاط الرائد	
التنسيق	
الحماية	
التوقعية	**اليقظـــــة**
الاعلام الألي	
التحليلية التركيبية	
التنشيط والاتصال	
التعرف علي الحاجات من المعلومات	

المصدر: غربي سماح، مرجع سابق ص 37.

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة وظائف عدة مشتركة بين اليقظة والذكاء الاقتصادي وبالتالي فاليقظة بنفسها جزء من الذكاء الاقتصادي إذ يمكن القول بصفة أخرى أن وظائف الذكاء الاقتصادي هي اليقظة، الحماية، التنسيق والنشاط الزائد.

فيما يلي شرح مختصر للوظائف المنصوص عليها للذكاء الإقتصادي[2]:

1- اليقظة: هي مجموعة التقنيات الهادفة لتنظيم وبصورة منسقة التحصيل، التحليل، والإخراج (الاصدار) لكل معلومة نافعة لأمان وتطور المؤسسة. وتشترك اليقظة مع الذكاء الإقتصادي في الوظائف التالية:

[1] غربي سماح، غريبي مروة: **دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة تخرج لستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتثادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2018، ص 37.

[2] غربي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- **الوظيفة التوقعية:** عن طريق الانتباه الجيد لما يجري في بيئة المؤسسة وبالتالي توقع التهديدات (المنافسة التشريعات: تطورات الأسواق...) والفرص (التحالفات المحتملة، تصور منتوج جديد: المتوقع في سوق خارجي...) وكشف الوضعيات المستقبلية.

- **وظيفة الإعلام الالي:** وظيفة الإعلام الالي وظيفة قاعدية من وظائف الذكاء الإقتصادي، فيما أن أساس اليقظة والذكاء الاقتصادي هي التزود بالمعلومة فان هذه الوظيفة تقوم بإشباع الحاجات المعلوماتية للمستعملين.

- **الوظيفة التحليلية والتركيبية:** أي تحليل المعلومات المجمعة بوسائل عدة من أجل استنتاج قيمتها المضافة وتركيبها في شكل عناصر مهمة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار.

- **وظيفه التنشيط والاتصال:** الاتصال مع أحسن مستلم للمعلومات المجمعة والمحملة والمرتبة من أجل إعطاءها أكبر قيمة واستغلالها أحسن استغلال وتنشيط شبكة التأثير لتسهيل تدفق المعلومات.

- **وظيفة التعرف على الحاجات من المعلومات:** من أجل تسهيل عملية البحث وترتيب الأفكار وسرعة اتخاذ القرار.

2- الحماية: تسمى هذه الوظيفة بوظيفة تسيير الخطر المتعلق بالمعلومة، وتسمح للمؤسسة بالحفاظ على المعلومات التي حصلتها والمعلومات التي قامت بتبليغها لدى هيئة أو عون معين، وتكون الحماية على الخصوص من المنافسين، وعليه فإن وظيفة الحماية تحمي المؤسسة من خطر عدم تماثل المعلومات.

3- التنسيق: توجد وظائف مختلفة على المستوى الإستراتيجي ومستوى العمليات للمؤسسة، ولكن هذه الوظيفة يمكن تصنيفها كرابط أي أن الذكاء الإقتصادي له دور في تنسيق الاستراتيجيات من أجل العمل على تفضيل واختيار هذه الاستراتيجيات، حيث أن الذكاء الفعال يسمح على التنسيق بين الإستراتيجيات من التأثيرات الجماعية من أجل الاختيار الأمثل بينهما.

4- النشاط الزائد: الذكاء الإقتصادي هو من أجل توريد المعلومات المنشطة وهذا يعني تحويل نشاط أو أنشطة للوصول إلى فائدة وقيمة أكبر للمعلومة.

- **الجزء الأول:** من هذه الوظيفة يتمثل في تحقيق توزيع منتجات إلى المستعملين في الوقت.

- **الجزء الثاني:** من هذه الوظيفة مطابق للنشاط نفسه أي تحويل الأنشطة للوصول الى فائدة وقيمة أكبر للمعلومة.

ثانيا: معوقات الذكاء الاقتصادي في الجزائر

بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي إلا أن ذلك لا يزال يسجل بعض النقائص من بينها:[1]

1- ضعف التناسق بين المنظمة والمحيط العلمي.

وذلك يتعلق بغياب التكامل بين قطاعي الأعمال والبحث العلمي الذي تشهده الجزائر والذي يرتبط بما يلي:

- غياب التجسس من طرف المحيط الجامعي، حيث أن أغلب التوصيات المتوصل إليها من خلال الملتقيات واللقاءات التي تناولت هذا الموضوع بقيت دون متابعة واهتمام من الجهات المعنية.
- وسط أكاديمي ضعيف المردودية إذ لا يوجد تثمين لنتائج البحوث العلمية، أي غياب الإهتمام من طرف المحيط الأكاديمي مع نقص البحوث العلمية التي تدرس تطور المفهوم في هذا المجال في كل الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التعليم العالي.
- عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثنا بفعالية مع فتور العلاقة بين المنظمات والجامعة الجزائرية.

2- نقص المعلومات على مختلف المستويات

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه وذلك كما يلي:

1- **نقص المعلومة الإقتصادية:** وذلك خاصة فيما يتعلق بنقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل، نقص المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار.

2- **نقص المعلومة المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني):** حيث يفتقر صاحب المشروع أو المنظمة إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الخاص بالإستثمار.

3- **نقص المعلومة المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):** يشكل غياب مثل هذه المعلومات خطرا يهدد وجود المنظمات الجزائرية وخاصة المقاولاتية منها فنقص المعطيات والبيانات عن منافس أجنبي يعني . الدخول في معركة ضد منافس مجهول.

- عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها.
- غياب البعد الإستشرافي لأغلب المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كمصنع الحجار بعدية والطريق السير شرق غرب.

[1] غربي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

المطلب الثاني: مساهمة الذكاء الإقتصادي في عملية اتخاذ القرار

إن البيئة الاقتصادية العالية تفرض على المؤسسة لتكون قادرة على التكيف بشكل دائم في وجه التغيرات والتقلبات التي تشهدها البيئة التي تعيش فيها، ومن أجل ذلك يجب أن تكون أكثر مرونة وبداع في عالم يتسم بتطورات متعلقة للغاية على نحو متزايد وبشكل غير منتظم، وبالتالي من الصعب جدا التنبؤ فمن الضروري أن تكون المؤسسات قادرة على المنافسة وذلك من خلال تنشيط المبيعات بشكل مستمر ومتواصل للمنتجات والخدمات، إضافة إلى القدرة على الإبتكار والتنويع وفي هذا السياق نحاول من خلال هذا المطلب دراسة كل من أسباب تبني المؤسسات الذكاء الإقتصادي وأدوات دعمه للقرارات وعوامل نجاحه[1].

أولا: أسباب تبني المؤسسات للذكاء الاقتصادي

تعيش مؤسساتنا اليوم تحديات عديدة ابرز سماتها التبدلات السريعة والاكتشافات المكلفة والإبداعات المتلاحقة. ففي عالم اليوم الذي يتغير فيه كل شيء اذ تتحول الأسواق وتتطور التقنية ويتضاعف المنافسون، وتصبح المنتجات متقادمة، ولم تعد المؤسسة تعمل في بيئة مستقرة، بحيث يمكن التنبؤ بالمستقبل بسهولة ووضع المخطط والموازنات القريبة من الواقع، وأتى القرن الواحد والعشرين الذي تكاثرت فيه المتغيرات البيئية وأثارها في منظمات الأعمال. بحيث دخلت شركاتنا إلى القرن الحادي والعشرون فوجدت نفسها في عالم تغير كثير عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن العشرين "هذا العالم يمثل خريطة سياسية، اقتصادية، تكنولوجية وسوقية جديدة تحتاج لمن يحسن قراءتها والتكيف معها في تعامل رشيق وهو تعامل ترتهن فاعليته لحد كبير بقدرة المؤسسة على تصميم وإدارة استراتيجيات التغيير.

إن ما تقدم يقودنا بوضوح نحو ضرورة إعادة النظر في أسباب واليات التغيير وإدارة التغيير التقليدية، والبحث عن أساليب ونيات وتقنيات جديدة قادرة على الاحتياط والاستعداد ومن تم استيعاب أي تغيير أو تجديد يفرض أو تقرر هي إحداثه. ومن أهم وأبرز الأساليب الحديثة نظام الذكاء الإقتصادي هذا الأخير الذي أضحى ضرورة للمؤسسات والدول في ظل تحديات العصر الحادي والعشرين ومن أهم أسباب تبني المؤسسة الإقتصادية لذات النظام يمكن ذكر:

1- الانتقال إلى اقتصاد السوق

إن من أهم الأسباب التي دفعت المؤسسات إلى اعتمادها لأسلوب الذكاء الإقتصادي هو إنتقال اقتصادنا إلى إقتصاد السوق الذي يترجم بانفتاح السوق الجزائري على المنتجات والاستثمارات الأجنبية، ارتقاء مؤسسة المعلومة واقتصاد المعرفة، هذا ما يفرض على الاقتصاد الجزائري حراسة فعالة المحيط الوطني والعالمي عن طريق جمع استغلال وبث المعلومة. ويمكن إعتبار هذا السبب هو السبب الرئيسي الذي ينجم عنه عدة أسباب أخرى.

[1] غربي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

2- سرعة التطورات التكنولوجية والعلمية والتقنية.[1]

حيث تفرض على المؤسسة استعمال التكنولوجيات الجديدة والتي أهمها تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي تشمل الأنترنت الهواتف النقالة الحواسيب السريعة، إضافة إلى تطور استخدام الإعلام الالي وغيرها من التقنيات الحديثة. فالثورة التكنولوجية هي نقلة نوعية في استخدام وتطبيق معطيات العلم في كل ميادين الصناعة، إذا خلقت قدرة غير محددة على امتلاك العناصر التقنية الضرورية لمعالجة البيانات وتوزيعها، واسترجاع المعلومات والسيطرة عليها، وتخزينها بكميات هائلة، وتحديثها والاستفادة القصوى منها باعتبارها من بين أهم الموارد المؤسسة، فقد غيرت التقنيات الجديدة التي أفرزتها الثروة التكنولوجية بشكل جوهري حياة الإنسان وعالم الأعمال، مثلما غيرت شكل ومضمون العملية الإدارية.

3- تغيير طبيعة البيئة ومن أهم خصائص البيئة الجديدة تذكر ما يلي:

- **تغيير الطلب:** إن انتقال من الطلب إلى الطلب المبني علي المنتج إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتج يفرض على الصناعات ايجاد مهارات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي.
- اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- القوانين الجديدة لنشاط العودة.
- الحاجة إلى التكيف مع قواعد الأسواق الجديدة.
- حماية المؤسسة من التهديدات الخارجية الناتجة في المؤسسات المتضررة من الأزمة المالية والتي هي في بحث مستمر عن الفرص في البلدان النامية التي لو تتأثر بهذه الأزمة.
- البحث عن الفرص من أجل استغلالها.
- توفير الحول على التقنية العملية التي تسمح للمؤسسة بالتفاعل مع محيطها عن طريق القدرة على اليقظة الضغط على السلطات العمومية مع إدراك المخاطر التي تترصدها.
- رفع الحواجز الجمركية وبالتالي حرية الإستيراد وضياع السوق.

كل هذه الأسباب والتحديات التي تمر عرضها أدت بالمؤسسة الإقتصادية إلى التفكير في تبني نظام الذكاء الإقتصادي الذي يضمن لها البقاء والإستمرارية في ظل محيط التغير وعدم التأكد عن طريق الصد لكافة التغيرات والتحولات الداخلية والخارجية.

ثانيا: أدوات دعم القرارات المحددة حسب الذكاء الإقتصادي

يجب على المؤسسة توخي اليقظة المستمرة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وعليه يعتبر الذكاء الإقتصادي أداة قوية لدعم القرار ذلك لأن منهجه وأساليبه داعمة لأدوات القرار الإستراتيجي لكبار المؤسسات، حيث وجب على قادة المؤسسات بالذكاء الإقتصادي خلال عملية دعم القرار.[2]

[1] غربي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

[2] مرجع نفسه، ص 48-49.

على مستوى الإدارة العليا يتم اتخاذ مجموعه من القرارات الإستراتيجية التي تكون إما دفاعية أو هجومية أو تنظيمية.

أما القرارات الاستراتيجية الهجومية كثيرا ما تنطوي على البحث والتطوير التي تقوم بتكوين برامج حديثة بحثية لإطلاق مشاريع جديدة لدعم التنمية، والتي تلعب دورا فعالا في القدرة على الإبتكار المستمر الذي يعتبر هدف رئيسيا لذلك، بالإضافة إلى أنشطة نقل التكنولوجيا مثل بيع وشراء وتبادل تراخيص أو وحدات الإنتاج، إدارة المبيعات والتسويق هي أيضا تدخل ضمن القرارات الهجومية.

أما القرارات الدفاعية ترتبط بحماية قيم وأمن وسلامة المؤسسة وإدارة المخاطر فيها، حيث أن مفهوم الخطر يشمل جميع مجالات الأعمال التجارية، والمخاطر الصناعية التي يمكن أن تأثر على سمعة وصورة المؤسسة. أما القرارات التنظيمية هو النوع الثالث الذي يقوم على الإجراءات الرئيسية المتعلقة بأساليب التنظيم وإعادة التنظيم والتي يتم ضبطها حسب تغيرات البيئة، ونبرز أهميتها المتزايدة، في تنفيد سياسة إدارة مسلسلة التوريد وإستكمال علاقات العملاء مع المستهلك وهي أمثلة تتعلق بإدارة المبيعات والتسويق.

ثالثا: عوامل نجاح الذكاء الإقتصادي في دعم اتخاذ القرارات المالية: وتتمثل فيما يلي:[1]

- لابد على الرئيس أو المدير المالي أن يتخذ طريقة واضحة دقيقة ومعروفة باستمرار في دعم الذكاء الإقتصادي، الذي يعد ضرورة حيوية وعامل ناجح حاسم.
- المسئول عن الذكاء الإقتصادي يجب أن يكون متيقن ومقتنع بالأهمية الحيوية بجهاز الذكاء الإقتصادي في توفير المعلومات للمسيرين لاتخاذ القرارات المالية. لابد عليه أيضا أن لا يكون لها إحتكار على هذه المعلومات.
- لا بد أن يعتمد المدير العام أو الرئيس أو المدير المالي على شبكات نشر وبث هذه المعلومات ووصلات أقل أو أكثر رسمية تمكنها من الاستعلام والحصول على معلومات داعمة للقرارات المالية، نظام الذكاء الإقتصادي، يمكن أن يسمح بالتقليل من حالات عدم التأكد في اتخاذ القرار المالي، وذلك بتوفير المعلومات التي يريد المسورين الحصول عليها في الوقت المناسب والتي تتميز بالحداثة، وهو الهدف الذي لا ينبغي تجاهله، لكن هذا لا يعني توفير المعلومات بكمية كبيرة بقدر ما تحتم بالمعالجة الفعلية للمعلومة والتحقق من صحتها، لذا يكون من الضروري تطوير أدوات المراقبة التي تكون بصفة مستمرة على جهاز الذكاء الإقتصادي وذلك لتقييم فعاليتها والوقوف على كيفية تحسين توعيتها عن طريق تجنب التراخي الذي يعتبر من الأخطار التي تهدد فعالية هذه الجهاز.

[1] غربي سماح، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

المطلب الثالث: آلية دعم الذكاء الاقتصادي لعملية اتخاذ القرار:[1]

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظاما معقدا فهي تعتبر مركزا لاتخاذ القرارات حتى تتمكن من بلوغ أهدافها والحفاظ على استقرارها، ومن تم تحتاج للمعلومات التي تعتبر سندا ودعامة لاتخاذ القرارات وفي هذه الحالة يتعين عليها أن تتوفر على نظام معلومات كفؤ يتميز بإنتاجية للمعلومة الدقيقة والنافعة وفي الوقت المناسب التي تعكس صورة القرارات التي ستتخذ، وتجعل منها قرارات فعالة.

1- مقومات الذكاء الاقتصادي في دعم اتخاذ القرار

إن البيئة الاقتصادية الحالية تفرض على المؤسسة لتكون قادرة على التكيف بشكل دائم في وجه التغيرات والتقلبات التي تشهدها البيئة التي تعيش فيها، ومن أجل ذلك يجب أن تكون أكثر مرونة واستجابة وإبداع في عالم يتسم بتطورات متقلبة للغاية على نحو متزايد وبشكل غير منتظم وبالتالي من الصعب جدا التنبؤ، فمن الضروري أن تكون المؤسسات قادرة على المنافسة، وذلك من خلال تنشيط المبيعات بشكل مستمر ومتواصل للمنتجات والخدمات التي يتم إنتاجها وتشمل أدوات دعم القرار المحددة حسب الذكاء الاقتصادي ما يلي:

- **أجهزة الاستشعار المعلوماتية:** وهي تشكل وثيقة أساسية لجمع ونقل المعلومات الرسمية، الاستعلام وعادة ما تكون بسيطة وتشمل كحد أقصى، تاريخ، عنوان الموضوع النص في جملة أو جملتين من المعلومات المراد توصيلها ودرجة المقدرة لمدى صلاحية المعلومات ورمز من المرسل.
- **الصحف:** وهي عبارة عن وثيقة تلخص طريقة العمل وهي ضرورية في الذكاء الاقتصادي ويتم التحقق منها مرحليا كل موضوع يتم وضعه تحت رقابة ملخص التقرير، وإنما هي أداة حقيقية لصناع القرار في توفير المعلومات الملخصة وتطويرها والتحقق من صحتها.
- **مقترحات العمل:** يتم إنجازها من طرف مجموعة من الخبراء في إطار الموضوع المراقب، وأحيانا يتم تحريرها في ورقة عمل موجزة، ولكن قد تكون وثيقة منفصلة مع ظهور تردد متغير، ويعتبر ملخص العمل الذي يتم نشره بطريقة محددة ويتم مراقبتها من طرف خبراء مختصين الذين يحاولون ربطها بدرجة عالية من الخصوصية.

2- الأطراف الفاعلين ومستويات الذكاء الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار:

في مؤسسات الذكاء الاقتصادي نجد أنها تستند على ثلاث مجموعات متميزة من الأطراف الفاعلة، المراقبين والخبراء صناع القرار، ووظائف المراقبة المعتمدين في تحقيق القرارات في أي مؤسسة مهما كان حجمها، التي تعمل ضمن مجموعة كبيرة من الفاعلين الذين يتم تنظيمهم في شكل شبكات، سواء المراقبين المختصين في مجال المعلومات الوثائقية التي تحاول أن تستخدم 100% من النظام، حيث يتم تعبئتها بسهولة وتعمل في مجال الذكاء الاقتصادي الذي يعزز وظيفتها بحيث يقدمون عمل إضافي بطريقة منتظمة وفق مواضيع البحث ومشاريع البناء في وحدات الإنتاج.

---

[1] د. بوسهمين احمد، أ. شهيد هدى: **أثر الذكاء الاقتصادي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة المؤشر للدراسات الإقتصادية، المجلد1: العدد04 نوفمبر 2017، ص 11-12.

3-أعوان الذكاء الاقتصادي الداعمين لعملية اتخاذ القرار: وفي هذا الإطار نجد أن أعوان الذكاء الاقتصادي الداعمين لعملية اتخاذ القرار في المؤسسة تتمثل في الملاحظون الخبراء، المقررون، ومهما كان حجم المؤسسة وذلك كما هو مبين في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (06): يبين الأعوان الوظيفية للذكاء الاقتصادي

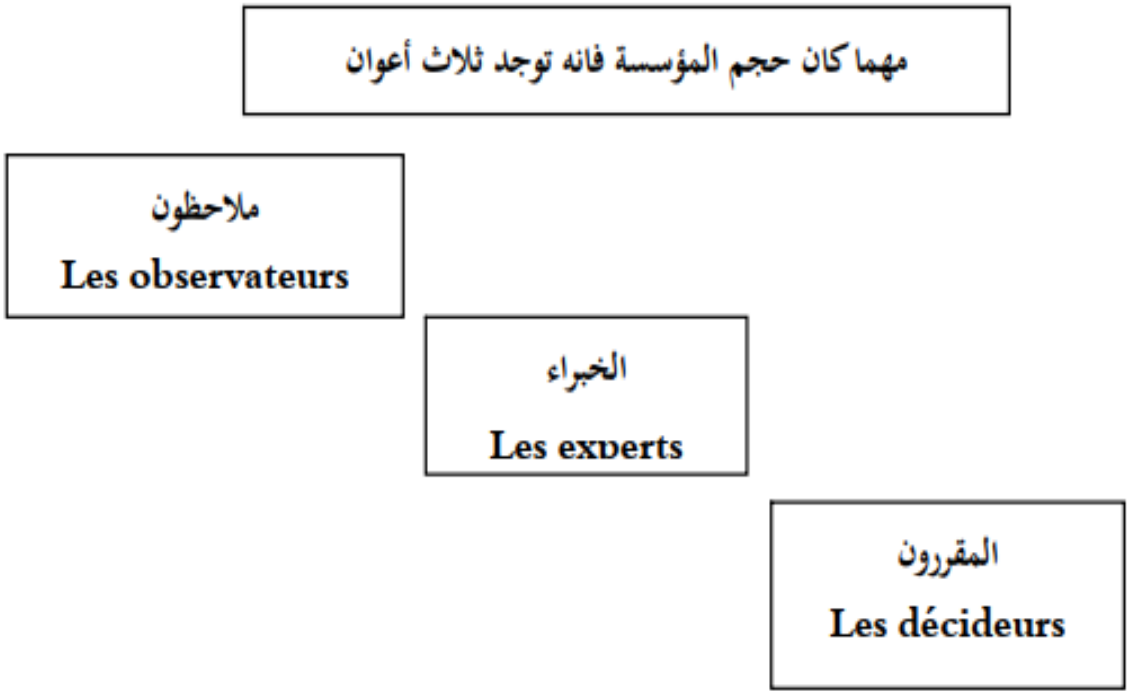

المصدر: بوسهمين احمد، أ. شهيد هدى: مرجع سبق ذكره، ص 13.

4-عوامل نجاح الذكاء الاقتصادي في دعم اتخاذ القرار:[2]

الرئيس أو المدير العام للمؤسسة لابد عليه أن يتخذ بطريقة واضحة، ودقيقة ومعروفة باستمرار في دعم الاقتصادي، الذي يعد ضرورة حيوية وعامل نجاح حاسم.

المسؤول عن الذكاء الاقتصادي يجب أن يكون متيقن ومقتنع بالأهمية الحيوية لجهاز الذكاء الاقتصادي في توفير المعلومات الإستراتيجية للمسيرين لاتخاذ القرار، لكن لابد عليه أن لا يكون له احتكار على هذه المعلومات المدير العام أو الرئيس لابد أن يعتمدوا على شبكات نشر وبث هذه المعلومات ووصلات أقل أو أكثر رسمية تمكنها من الاستعلام والحصول على معلومات داعمة للقرار الإستراتيجي، نظام الذكاء الاقتصادي يمكن أن يسمح بالتقليل من حالات عدم التأكد في اتخاذ القرار أو التفكير الإستراتيجي، وهو الهدف الذي لا ينبغي تجاهله، لكن هذا لا يعني توفير المعلومات بكمية كبيرة بقدر ما تهتم بمعالجة المعلومات والتحقق من صحتها وتكون معقولة أي كافية لاستخدامها والاستفادة منها في الوقت المناسب، لذا

[1] د. بوسهمين احمد، أ. شهيد هدى: مرجع سبق ذكره، ص -13.

[2] مرجع نفسه، ص 13-14.

يكون من الضروري تطوير أدوات المراقبة التي تكون بصفة مستمرة على جهاز الذكاء الاقتصادي وذلك لتقييم فعاليتها والوقوف على كيفية تحسين نوعيتها عن طريق تجنب التراخي الذي يعتبر من الأخطار التي تهدد فعالية هذا الجهاز.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث عرضنا في الأول ماهية الذكاء الإقتصادي بإعطاء لمحة تاريخية عنه وتعريفه وذكر مراحله والعناصر الأساسية في تشكيله. أما الثاني تطرقنا فيه إلى القرارات المالية في المؤسسة وذلك من خلال مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقرار واتخاذ القرار المالي من تعاريف وأهم العوامل المؤثرة فيها والأساليب المعتمدة عليها في اتخاذها، أما الثالث والأخير خصصناه إلى عملية اتخاذ القرارات المالية ودور الذكاء الإقتصادي في دعمها من خلال عرض أهم الأشكال الخاصة بتطبيق هذا الأسلوب في المؤسسة الإقتصادية. وعليه إستخلصنا ما يلي:

إن مفهوم الذكاء الإقتصادي قديم وحديث في نفس الوقت، فهو قديم بحكم ممارسته في المجالات العسكرية منها، وحديث لأن تطبيقه على مستوى المؤسسة لم يظهر إلا خلال الثلث الأخير من القرن العشرين بشكل منتظم وشامل.

- الذكاء الإقتصادي يتكون من ثلاثة الناصر: اليقظة الحماية والتأثير.
- للذكاء الاقتصادي جانبين جانب هجومي يتمثل في اليقظة والتأثير، وجانب دفاعي يتمثل في الحماية. الذكاء الإقتصادي كما هو وسيلة لتقدم المؤسسة والدفاع عنها هو نفس الشيء بالنسبة للدولة.
- يعتبر الذكاء الإقتصادي وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة.
- القرار هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف.
- متخذ القرار في بعض الأحيان لا يستطيع الحصول على المعلومات نتيجة نقصها أو عدم توفرها، أو عدم استطاعتها الحصول عليها.
- تتوقف فعالية أي قرار على التحكم في معطيات وتقلبات البيئة العامة والبيئة الإقتصادية الخاصة (المعلومات الإستراتيجية).
- إن الخطوة الأساسية في الذكاء الاقتصادي هي إعطاء قيمة للمعلومة بينها داخل المنظمة، حتى تساهم في على قيمة مضافة. وهنا تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي في تسخير المعلومة المناسبة في ترشيد القرارات التي تتخذها المؤسسة الإقتصادية.

الدراسة الميدانية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء ولاية ميلة

تمهيد

يتمتع صندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء بالشخصية المعنوية الاستقلالية المالية ويعترف بطابعها التجاري في علاقاتها مع الغير وتتمثل مهامها في:

- تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.
- ضمان التحصيل مراقبة الاشتراك ونزاعات التحصيل.
- تنظيم وتنسيق وممارسة المراقبة الطبية.
- الشروع في تسجيل المؤمنين الاجتماعين.

ويعد صندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء من أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الجزائري، وهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01، لهذا سنحاول في هذا الفصل تقديم توضيحات حول ما سبق مسلطين الضوء على حالة وكالة ميلة من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول : تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء وكالة ميلة.**
- **المبحث الثاني: إجراءات الدراسة في العينة وأداة الدراسة**
- **المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: تقديم عام لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء –وكالة ميلة.

المطلب الأول: تعريف صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء – وكالة ميلة:

إن صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة هي مؤسسة إدارية تنظيمية عمومية ذات طابع اقتصادي، تعمل على تأمين الفئة الغير مأجورة للولاية، أي كل الذين يزاولون نشاط حر في إطارها القانوني مثل (الحرفيين، التجار، الفلاحين، المحامون، المحاسبون العموميون الصناعيين، أصحاب المؤسسات الخاصة ...الخ). وتعود نشأة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء إلى تاريخ استقلاله عن صندوق الضمان الاجتماعي للعمال للأجراء إلى سنة 1995 وبداية نشاطه كجهاز مستقل متكون من وحدة مركزية مقرها الاجتماعي بنهج فيكتور هيجوا بالجزائر العاصمة ووكالاتها الجهوية الاثني عشر الموزعة عبر التراب الوطني كما يلي تيزي وزو باتنة بشار– البليدة– قسنطينة – سيدي بلعباس عنابة – سطيف – وهران – ورقلة – مستغانم – الشلف). وتغير التنظيم الهيكلي للصندوق بالقرار المؤرخ في 24 ربيع الأول الموافق لـ 15 فبراير 2015، الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق والذي بموجبه في فصله الثالث المتضمن الهياكل المحلية فيه. وهو ما سيتم توضيحه من خلال المواد التالية:

- **المادة 14:** تضم الهياكل المحلية الوكالات الولائية التي تلحق بها فروع وشبابيك جواريه.
- **المادة 15:** تتولى الوكالات الولائية تنظيم وتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالأداءات الاجتماعية وتحصيل الاشتراكات وكذا المهام الإدارية والمالية.
- **المادة 17:** تصنف الوكالات الولائية في ثلاثة أصناف على أساس المعايير التالية:
  - عدد المكلفين والمنتسبين للضمان الاجتماعي.
  - عدد المؤمن لهم اجتماعيا.
  - اشتراكات الضمان الاجتماعي ونفقات الأداءات.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي والإداري لوكالة ميلة.

يضم الهيكل الإداري والتنظيمي لوكالة ميلة ما يلي:

- **المديرية الفرعية للتحصيل والمنازعات والمراقبة :** تضم هاته المديرية ثلاثة مصالح هي:
  - **مصلحة الترقيم(Service Immatriculation)**

الترقيم أو التسجيل: وتهدف هذه المصلحة إلى إعطاء كل مشترك رقم تسجيل انضمامه إلى الشبكة ويكون إما بتبليغ شخصيا، أو عن طريق عملية المراقبة الميدانية، أو عن طريق التسجيل عبر القوائم الإلكترونية ومن مهامها كذلك:

- **التشطيب:** يكون في حالة التوقف عن النشاط نهائيا.
- **التعديل:** يكون في حالة تعديل المنخرط لعنوانه أو نشاطه.
- **تجديد الترقيم:** ويعني إعادة تفعيل رقم المنخرط عند عودته للنشاط.
- **إلغاء الترقيم:** في حالة حدوث خطأ في ترقيم شخص غير معني بالانخراط.
- منح شهادة عدم الانتساب.

مصلحة التحصيل والمنازعات

التحصيل (Service Recouvrement)، وهي مصلحة مكلفة بتحصيل مبالغ الاشتراك بالطرق التنظيمية والقانونية وتتميز بحسن الاستقبال وتوجيه الموطنين ومن أبرز مهامها متابعة وضعية الاشتراك لكل المشاركين بدراسة وضعيتهم وتحديد ما يلي:

- القيام بعملية التصريح بأساس الاشتراك للمشاركين والتي تكون خلال شهر يناير المادة 14
- تحصيل الاشتراكات وذلك خلال ستة الأشهر الأولى من السنة المدنية المادة 15.
- التأكد من استيفاء كل المشاركين لاشتراكاتهم (زيادات وغرامات التأخير الناتجة عن تأخير دفع لاشتراكات في موعدها، أو بعدم التصريح ببداية النشاط في الآجال القانونية (Pénalisation De Retard/Majoration De Retard)

وفي حالة وجود امتناع عن الدفع، يقوم قسم التحصيل بإصدار الإنذارات الموجهة للمعنيين التي تقدم إلى مصلحة المراقبة للتبليغ.

- إصدار وثائق الانتساب واستيفاء الاشتراكات إصدار وثيقة توقيف سريان مفعول رقم التامين (Attestation De Affiliation Et Mise A Jour)

إصدار وثيقة كشف سنوات العمل قصد طلب منحة التقاعد (Attestation De Situation De Cotisation)

- يوجد صندوق الوكالة لدى شباك التخليص (Caissier) والذي يقوم باستقبال لاشتراكات المؤمنين ومنحهم وصل إيداع الاشتراك.

- **المنازعات:** منازعات الضمان الإجتماعي كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 3 هي الخلافات التي تنشأ بين هيئة الضمان الاجتماعي من جهة والمؤمن لهم اجتماعيا أو المكلفين من جهة أخرى وتعد من أهم مصالح صندوق، حيث تستعمل كل ما يخوله القانون من مواد ونصوص قانونية تسمح باسترجاع الديون المترتبة عن دفع المنخرطين لاشتراكاتهم وذلك عن طريق التحصيل بالجدول أو التحصيل الجبري تعتبر واجهة صندوق في المحكمة كطرف نزاع ويتمثل عملها وفق القانون رقم 08-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي:

- تقوم بعملية إعداد جدول التقسيط للمشاركين الراغبين في دفع اشتراكاتهم عن طريق التقسيط وفق المادة 16-17:
- متابعة عمل المحضر القضائي مع صندوق تبليغ الإنذارات.
- إعداد وثائق التحصيل الجبري والمتمثل في الملاحقة.
- وكذلك العرائض على الحسابات البنكية والبريدية الحجز التحفظي على الممتلكات.
- في حالة شيك بدون رصيد تقوم المصلحة بإيداع طلب لدى وكيل الجمهورية.
- متابعة أعمال لجنة الطعن المسبق (CRP) وهي الجنة التي تتكفل بمتبعة لطعون التي يقدمها مشتركو صندوق عند عدم رضاهم على تطبيق بعض القوانين.

- **مصلحة المراقبة:** تضم هذه المصلحة عدد من مراقبي الصندوق والذين يستندون في مهامهم إلى المرسوم التنفيذي رقم 05-10 المؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل 24 ابريل 2005 الذي يحدد شروط ممارسة أعوان المراقبة لأعوان الضمان الاجتماعي وتتمثل مهامهم فيما يلي:

- القيام بزيارات المراقبة في أماكن العمل التابعة لدائرة اختصاصه الإقليمي.
- القيام بأعداد تقارير مراقبة عن جميع المنخرطين الذين تشملهم الزيارة الميدانية.
- القيام بعملية تبليغ جميع الوثائق الواجب تبليغها مثل الأعذار، قرارات لجنة الطعن المحلية أو الوطنية، إشعار بالانتساب إشعار الامتثال أمام المراقبة الطبية....
- القيام بعملية إعادة التقييم بالنسبة لأساس الاشتراك.

➢ **المديرية الفرعية للأداءات:** تشمل هاته المديرية على عدة مصالح وهي:

- **مصلحة التعويضات والأداءات:** تشرف هذه المصلحة على تقديم مختلف التعويضات والأداءات العينية للمنخرطين وذلك باستلام الوثائق التي تسمح لهم بالحقوق ومعالجتها وتحديد مبالغ التعويضات وتقوم بما يلي:

- أداء تعويضات المرضى المشار إليها سابقاً.

تشمل الأداءات العينية للتأمين على المرض المصاريف التالية:

- العلاج؛
- الجراحة؛
- الأدوية؛

- الإقامة بالمستشفى؛
- الفحوص البيولوجية والكهروديوغرافية والمجافية والنظرية؛
- علاج الأسنان واستخلافها الاصطناعي؛
- النظارات الطبية؛
- العلاج بمياه الحمامات المعدنية والمتخصصة؛
- الأجهزة و الأعضاء الاصطناعية؛
- الجبارة الفكية والوجيهة
- إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء؛
- إعادة التأهيل المهني؛
- النقل بسيارة الإسعاف أو غيرها من وسائل النقل عندما تستلزم حالة المريض ذلك؛
- الأداءات المتعلقة بتحديد النسل؛

كما تشير في الأخير بالتكفل بمصاريف تنقل المؤمن أو ذوي الحقوق أو عقد الاقتضاء مرافقه حسب الشروط المحددة بموجب التنظيم في حالة استدعاء من المراقبة الطبية لهيئة الضمان الإجتماعي أو الطبيب الخبير أو عندما لا يمكن تقديم العلاج في مؤسسة صحية المتواجدة في مقر إقامته.

- القيام بإعداد وثائق تعويض أصحاب الصيدليات الذين قاموا بإعطاء الدواء للمؤمن ببطاقة الشفاء.
- استقبال ملفات طالبي منحة العجز ومستوفيين الشروط الواجب توفرها حسب المواد 3-4-5-6-7 من المرسوم التنفيذي 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 هذا التأمين يضمن للعامل غير الأجير معاشا للعجز لا يعطى إلا للمنخرط الذي تعذر عليه القيام بأي نشاط بصفة نهائية ومطلقة.

وأما المنخرط العاجز الذي يحتاج إلى مساعدة من الغير يمكنه الاستفادة من زيادة للغير. عند وفاة المستفيد من معاش العجز، يحول معاش العجز إلى معاش الفائدة ذوي الحقوق في من التقاعد، يحول معاش العجز إلى معاش للتقاعد.

- استقبال ملفات طالبي منحة لوفاة ومستوفيين الشروط الواجب توفرها حسب المادة 08 من المرسوم التنفيذي 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015.

• **مصلحة التقاعد:** تكامل بشريحة المتقاعدين أو ذوي حقوقهم، حيث يقوم المكلف بالمصلحة باستقبال ملفات المنخرطين الذين يريدون الاستفادة من منحة التقاعد ومستوفين الشروط الواجب توفرها حسب المواد 9-10-11-11-13 من المرسوم التنفيذي 155-2009 المؤرخ في 14 نوفمبر كما تقوم هذه المصلحة سنويا بالملك من أن المنخرط مستوفي الشروط.

يستفيد العامل غير الأجير البالغ السن الشرعية للتقاعد والذي لم يوفي شرط مدة لا للعمل الفعلي من منحة التقاعد ومن شروط الاستفادة:

- **شرط السن:** 65 سنة للرجل والمرأة 60 سنة.
- **التصديق** على 05 سنوات على الأقل (العمل لمدة لا تقل عن 5 سنوات).

- **مصلحة المراقبة الطبية** يقوم هذا المكتب الذي يتكون من طبيب مستشار وسكرتيرة مكملا المصلحة التعويضات والأداءات وجوهره يكمن فيما يلي:
  - إبرام الاتفاقيات مع المرافق الصحية؛
  - التأكد من قائمة الأدوية القابلة للتعويض وغير قابلة؛
  - قائمة الأجهزة والأعضاء الاصطناعية القابلة للتعويض؛
  - إدارة الملفات الطبية؛
  - منح نسبة 50% أو 100% لاقتناء الدواء عبر بطاقة الشفاء؛
  - التأشير على الأداءات الواجب الدفع؛

➢ **مصلحة المحاسبة والمالية:** تؤدي هذه المصلحة دورا هاما وأساسها في نشاط المؤسسة فهو بمثابة شريان الصندوق إلى القلب النابض له وتكمن مهامه الأساسية:

إعداد مختلف الإحصائيات المتعلقة بالوكالة فيما يخص:

- إحصائيات المداخيل الاشتراكات (Les Envasement)
- إحصائيات تحويلات رؤوس الأموال (Les Virements)
- إحصائيات الشيكات غير قابلة للدفع (Les Cheques Impayes)
- إحصائيات حالة الخزينة (Etat De Tresorerie)
- ضبط حالة صندوق ورصيده (Les P.Vcaisses)
- جدول كشوف العراقية (Les Etats De Papprochement)
- حالات التعويضات والأداءات (Les Etats De Prestation)

كما يعمل على تسجيل كل العمليات المحاسبية والمالية بالوكالة.

➢ **مصلحة خلية الاستقبال والإصغاء وتوجيه المواطن:**

نبذة تاريخية: أنشئت أول خلية مكلفة باستقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي بصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، سنة 2001 في شكل مراسل اجتماعي يتوسط و ينسق العلاقات ما بين المواطنين وإدارة صندوق والوزارة الوصية.

بعدها وبسنة 2003، ارتبط هذا الجهاز بمختلف مديريات صندوق، حيث كلف عامل بكل مديرية سواء التحصيل والمنازعات أو مديرية والأداءات، لاستقبال المواطنين وتوجيههم.

وفي 26 نوفمبر 2006، تقرر في المادة 3 من القرار الوزاري المعدل والمتمم للقرار المؤرخ بـ 18 يناير 1997، المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء: تنشأ لدى المدير العام ومديري الوكالات الجهورية ومسئولي الفروع الولائية والشبابيك المختصة، خلايا استقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي."

مهام الخلية:

طبقا لأحكام المادة 10 مكرر 1 من القرار الوزاري المؤرخ في 15 يناير 1997، المتضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، المعدل والمتمم،

" تكلف خلية استقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي، بما يأتي:

- استقبال المواطنين مستعملي قطاع الضمان الاجتماعي، والإصغاء إليهم وتوجيههم ومرافقهم بغرض تسوية عرائضهم؛
- تلخيص المعلومات المجمعة
- تحليل موضوع العرائض لكشف الاختلالات المحتملة قصد اقتراح التدابير الضرورية لتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مستعملي قطاع الضمان الاجتماعي".

دراسة العرائض:

ما هي العريضة؟

العريضة: هي كل شكوى أو استفسار سواء كان شفهي أو كتابي يتقدم به المواطن للاعتراض عن قرارات صندوق.

التكفل بالعرائض:

عقد تلقي العريضة من الطرف العون المكلف بخلية الإصغاء، يقوم بـ:

- تسجيل المريضة يسجل العرائض المنشأ بالخلية لتتبع العرائض؛
- التمعن في فهم العريضة وموضوعها؛
- التحري أمام المصلحة المصدرة للقرار المشتكي منه؛
- جمع المعلومات والأطر القانونية المتعلقة بالعريضة؛
- التكفل بالعريضة، حل الإشكال المطروح، الرد على العريضة تقديم التفسيرات والتوجيهات اللازمة؛
- إرسال الرد للعارض الحفظ على نسخة من الرد مع العريضة، إرسال نسخة لمصلحة صندوق؛ والشكل الموالي يلخص لنا مجمل مكونات الهيكل التنظيمي والإداري للوكالة

الشكل رقم (7): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

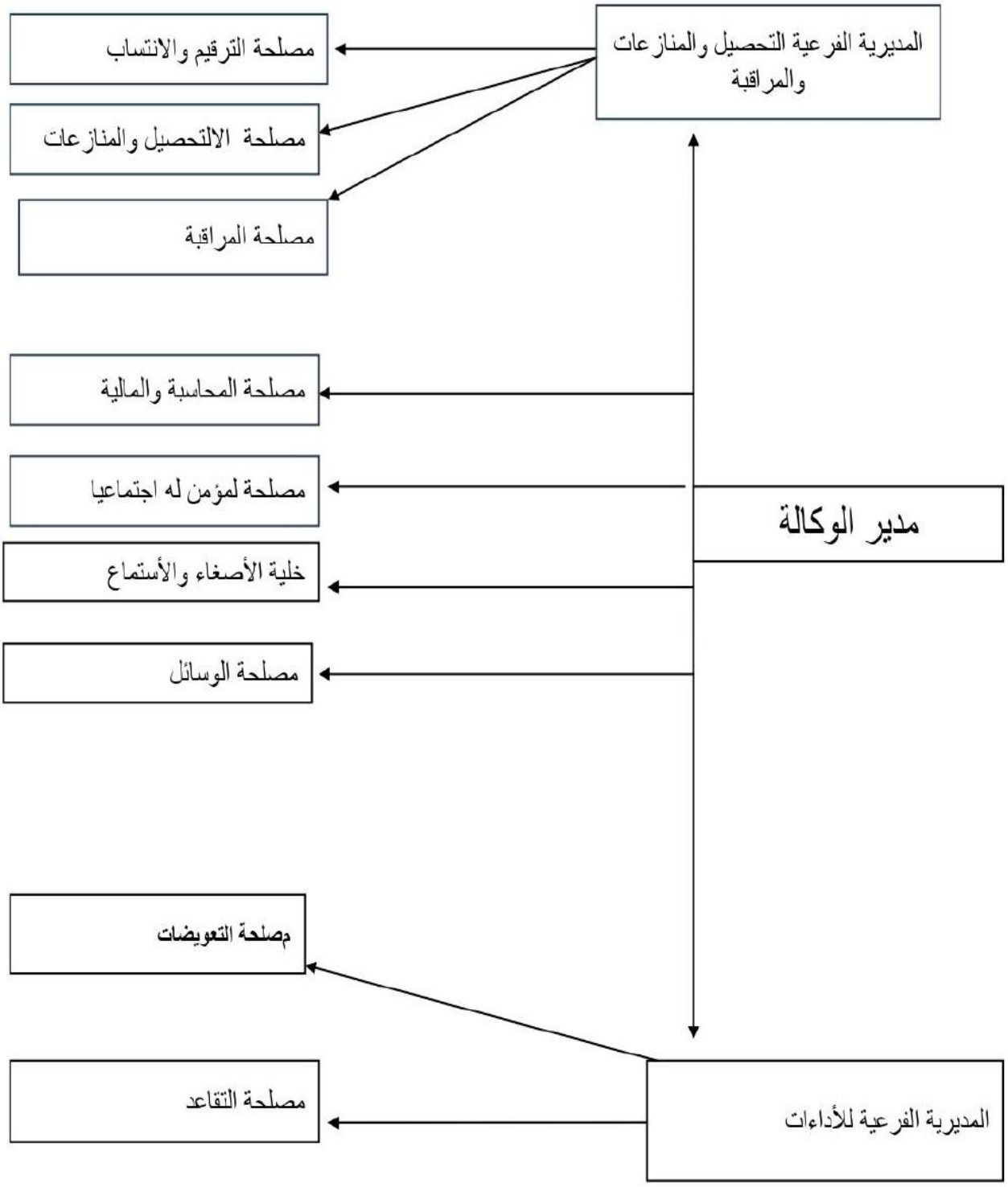

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

المطلب الثالث: وظائف ومهام الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء ولاية ميلة

أولا: وظائف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء –وكالة ميلة–

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) وكالة ميلة يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الأساسية لدعم العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة. هنا تفاصيل أكثر عن خدمات ووظائف الصندوق:

- **التسجيل في الضمان الاجتماعي**

– يستهدف العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة لتسجيلهم في النظام، مما يتيح لهم الاستفادة من التغطية الاجتماعية والصحية.

- **الدفع الإلكتروني**

– يوفر الصندوق إمكانية دفع المساهمات عبر الإنترنت من خلال منصات رقمية، مما يسهل العمليات ويسرعها.

- **الخدمات الصحية والاجتماعية**

– يوفر الصندوق تغطية صحية تشمل الرعاية الطبية وتعويضات العجز والتقاعد.

- **رقمنة الخدمات**

– إطلاق خدمة "ضمانكم" التي تسهل الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت، مما يقلل من الحاجة للزيارات الفعلية إلى مكاتب الصندوق.

- **الدعم والإرشاد**

– يقدم الصندوق توجيهات ومعلومات للأعضاء حول كيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتاحة، بالإضافة إلى دورات تدريبية وورش عمل.

- **تحسين الأداء عبر نظم المعلومات**

– يركز الصندوق على تحسين أدائه من خلال اعتماد نظم معلومات إلكترونية متطورة، مثل نظام SYSCAS، لتعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) في ولاية ميلة يقوم بمجموعة متنوعة من المهام لدعم العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة. إليك ملخصًا لأهم هذه المهام:

- **التسجيل والتغطية الاجتماعية**

– تسجيل العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة في نظام الضمان الاجتماعي، مما يوفر لهم تغطية اجتماعية تشمل التأمين الصحي والتقاعد وتعويضات العجز.

- **إدارة وتحصيل الاشتراكات**

– جمع الاشتراكات من الأعضاء وضمان الالتزام بالمواعيد المحددة للدفع، بما في ذلك توفير وسائل دفع إلكترونية لتسهيل هذه العملية.

- **تقديم الخدمات الصحية**

– تقديم خدمات صحية تشمل الفحوصات الطبية والعلاجات المختلفة وتعويضات الأدوية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية العامة والخاصة.

- **التعويضات والمنافع الاجتماعية**

– إدارة وصرف التعويضات المالية للأعضاء في حالات العجز، التقاعد، أو الوفاة، بما يضمن استقرار الحياة المعيشية لهم ولأسرهم.

- **الدعم الفني والإرشاد**

– تقديم الدعم الفني والإرشادي للأعضاء فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم، وكيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتاحة.

- **التحسين المستمر للعمليات**

– تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية من خلال اعتماد نظم المعلومات الحديثة والتقنيات الرقمية مثل نظام SYSCAS، لضمان تقديم خدمات عالية الجودة وبشكل فعال.

- **التوعية والتواصل**

– تنظيم حملات توعية حول أهمية الضمان الاجتماعي وفوائده، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع الأعضاء لتلبية احتياجاتهم والإجابة على استفساراتهم.

- **تسوية المنازعات**

– حل النزاعات التي قد تنشأ بين الأعضاء والصندوق بشأن الحقوق والالتزامات، وضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل.

هذه المهام تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة في ولاية ميلة .

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء –وكالة ميلة–

يقوم بمجموعة متنوعة من المهام أهمها:

1– التسجيل والتغطية الاجتماعية:*

– تسجيل العمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة في نظام الضمان الاجتماعي، مما يوفر لهم تغطية اجتماعية تشمل التأمين الصحي والتقاعد وتعويضات العجز.

2– إدارة وتحصيل الاشتراكات:*

– جمع الاشتراكات من الأعضاء وضمان الالتزام بالمواعيد المحددة للدفع، بما في ذلك توفير وسائل دفع إلكترونية لتسهيل هذه العملية.

3– تقديم الخدمات الصحية:*

– تقديم خدمات صحية تشمل الفحوصات الطبية والعلاجات المختلفة وتعويضات الأدوية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية العامة والخاصة.

4- التعويضات والمنافع الاجتماعية:*

- إدارة وصرف التعويضات المالية للأعضاء في حالات العجز، التقاعد، أو الوفاة، بما يضمن استقرار الحياة المعيشية لهم ولأسرهم.

5- الدعم الفني والإرشاد:*

- تقديم الدعم الفني والإرشادي للأعضاء فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم، وكيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتاحة.

6- التحسين المستمر للعمليات:*

- تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية من خلال اعتماد نظم المعلومات الحديثة والتقنيات الرقمية مثل نظام SYSCAS، لضمان تقديم خدمات عالية الجودة وبشكل فعال.

7- التوعية والتواصل:*

- تنظيم حملات توعية حول أهمية الضمان الاجتماعي وفوائده، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع الأعضاء لتلبية احتياجاتهم والإجابة على استفساراتهم.

8- تسوية المنازعات:*

- حل النزاعات التي قد تنشأ بين الأعضاء والصندوق بشأن الحقوق والالتزامات، وضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل.

هذه المهام تساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة في ولاية ميلة .

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة في العينة وأداة الدراسة

تتمحور الدراسة بشكل أساسي في هذا المبحث على دراسة وتحليل دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية، حيث تم تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، من خلال وصف فقرات الاستبيان والصدق البنائي له والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

قامت الطالبة بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم استخدام مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي إضافة إلى استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الطلبة في وصف عينة الدراسة
- اختبار الفاكرونباخ (Cronbach's alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات اختبار-Kolmogrov) (Smirnov للتأكد من اعتيادية البيانات بمعنى الوقوف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- إختبار F T لمعرفة الفروق الموجودة بين المتوسطات.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.

أولا: تحديد عينة الدراسة.

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور الدكاء الاقتصادي في اتخاد القرارات المالية بميلة ويرجع اختيار العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة تم توزيع 30 استبيان على عينة عشوائية من العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي محل الدراسة، وقد أعيد منها 30 استبيان العينة ممثلة أساسا من الموظفين حاملي الشهادات وكذلك من اديهم خبرة في العمل، مما يعكس درجة النضج لدى أفراد العينة وما لهذا الأثر على فهم عبارات استبيان.

ثانيا: أساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

1- **المصادر الثانوية:** بحيث اتجهت الطالبة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المذكرات ذات العلاقة المقالات والمجلدات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت وضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الأنترانت المختلفة.

2- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم استخدام تقنية الاستبيان من أجل جمع البيانات، وفيما يلي شرح موجز لمحاور وأبعاد استبيان الدراسة:

يتكون الاستبيان من قسمين:

- **القسم الاول: خاص بالبيانات الشخصية للعينة**
- **الجنس:** ذكر أنثى.
- **العمر:** اقل من 30 سنة – من 30 الى 40 سنة 40 سنة فأكثر.
- **المستوي التعليمي:** جامعي – دراسات عليا – تقني.
- **الخبرة المهنية :** اقل من 5 سنوات من 5 الى 10سنوات –10سنوات فأكثر.
- **القسم الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة**

وينقسم القسم الثاني إلى محورين:

- **المحور الأول:** وهو خاص بعبارات الذكاء الاقتصادي وهو يتكون من أربعة أبعاد هم:
  - **البعد الأول:** ادارة المعرفة ويتكون من 05 عبارات.
  - **البعد الثاني:** اليقظة الاستراتيجية ويتكون من 05 عبارات.
  - **البعد الثالث:** الحماية والامن ويتكون من 05 عبارات.
  - **البعد الرابع:** سياسة التأثير ويتكون من 05 عبارات.
- **المحور الثاني: وهو خاص اتخاد القرارات المالية.**
- ويتكون من 12 عبارة.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية الدراسة.

أولا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

بعد عرض أداة الدراسة على مجموعة من الأساتذة لغرض تقييمها، وإجراء التصحيحات المطلوبة تم القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل الفاكرونباخ ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من عبارات الاستبيان، ويعني معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه وأما الثبات يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتيجة إذا أعيد تطبيقه، والجدول التالي يوضح معامل الفاكرونباخ لكل المحاور والمجالات.

1- اختبار ثبات الاستبيان

جدول رقم (2): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

الرقم	المحاور	العبارات	معامل الثبات
01	إدارة المعرفة	05	0.731
02	اليقظة الإستراتيجية	05	0.602
03	الحماية والأمن	05	0.675
04	سياسة التأثير	05	0.548
05	اتخاذ القرارات المالية	12	0.757

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ونلاحظ من الجدول المقابل أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وعبارات الاستبيان كانت محصورة بين 60.2% و 75.7% وهذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائيا، مما يدل على أن عبارات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

إن زيادة قيمة معامل الفا تعني (ألفا كرونباخ) زيادة ثبات البيانات مما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان المقياس وهو استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضع لقياسه، ويلاحظ من الجدول السابق أن كل النسب كانت عالية الأمر الذي يدل على ثبات أداة الدراسة.

2- اختبار صدق التكوين الفرضي

جدول رقم (3): نتائج اختبار صدق الاستبيان

الرقم	المحاور	العبارات	معامل الصدق
01	إدارة المعرفة	05	0.915
02	اليقظة الإستراتيجية	05	0.917
03	الحماية و الأمن	05	0.917
04	سياسة التأثير	05	0.918
05	اتخاذ القرارات المالية	12	0.917

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ونلاحظ من الجدول المقابل أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وعبارات الاستبيان كانت أكبر وهذه النسبة تعتبر مقبولة إحصائيا، مما يدل على أن عبارات الاستبيان لها معدلات صدق عالية.

إن زيادة قيمة معامل الفا تعني زيادة صدق البيانات مما يعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان المقياس وهو استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضع لقياسه، ويلاحظ من الجدول السابق أن كل النسب كانت عالية الأمر الذي يدل على صدق أداة الدراسة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي.

قمنا ولأجل اعتماد وتطبيق نموذج الانحدار المتعدد باستخدام اختبار (**One-Semple Kolmogorov-Smirnov**) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار لان معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Semple Kolmogorov-Smirnov Test)

محتوى المحور	مستوى الدلالة المعنوية
العينة	30
إدارة المعرفة	0.046
اليقظة الإستراتيجية	0.088
الحماية و الأمن	0.010
سياسة التأثير	0.068
اتخاذ القرارات المالية	0.200
الاستبانة ككل	0.416

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجSPSS

ويوضح الجدول أعلاه نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة الاستبانة ككل بلغ 0.416 وهي أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعملية.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

سيتم في هذا المبحث وصف المتغيرات الشخصية، وعرض مستويات تواجد أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع في المؤسسة محل الدراسة، وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل نتائج الأسئلة الديمغرافية.

حيث تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية والمتمثلة في الجنس، الفئة العمرية ،سنوات الخبرة، المستوى الدراسي.

أولا: الجنس.

من خلال الجدول سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للجنس (ذكر/أنثى):

الجدول رقم (5): توزيع مفردات العينة حسب الجنس.

الجنس	ذكر	أنثى	مجموع
التكرارات	14	16	30
النسبة%	%46.7	%53.3	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (05) أن أغلبية العملاء إناث بنسب53.3% أما الذكور فبنسبة 46.7% من مفردات العينة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الإناث عادة هن القوى العاملة الأكثر في المجال ودلك لتوفر الفرص الاقتصادية المتاحة مقارنة معا الذكور.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(8): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس.

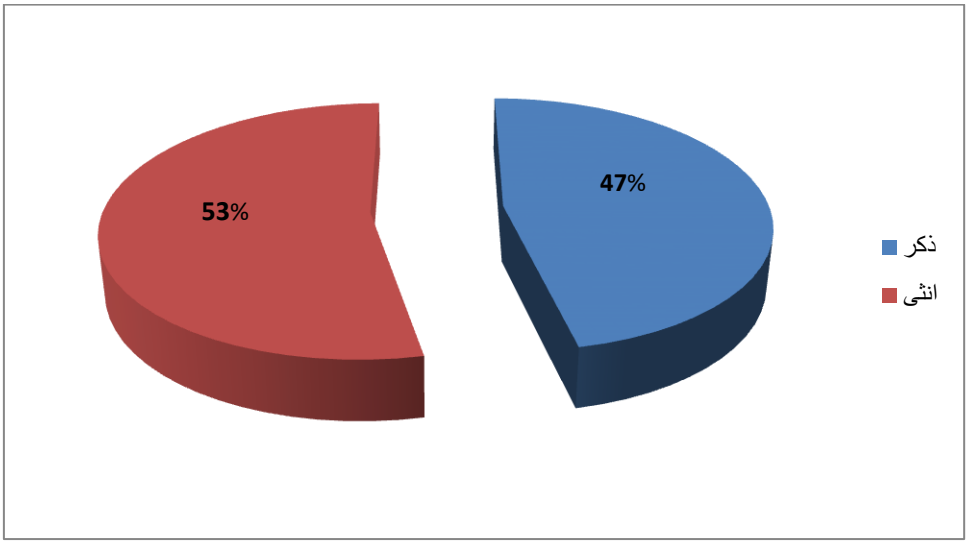

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

ثانيا: الفئة العمرية.

من خلال الجدول سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية:

الجدول رقم (6): توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة%
أقل من 30 سنة	6	%20
من 40 الى 50 سنة	14	%46.7
أكثر من 40 سنة	10	%33.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الموظفين الذين تتراوح أعمارهم من40 الى 50 سنة يملكون أكبر نسبة والمقدرة بـ 46.7% ثم تليها الفئة أكثر من 40 سنة بنسبة تقدر بـ 33.3% وأخيرا اقل من 30 سنة بنسبة 20%، وهذا معناه أن مديرية صندوق الضمان الاجتماعي تعتمد على فئة الكهول في المعاملات أكثر من باقي الفئات وهذا أمر مهم لمستقبل مديرية الضمان الاجتماعي .

ونوضح هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم(9): توزيع أفراد عينة وفق السن.

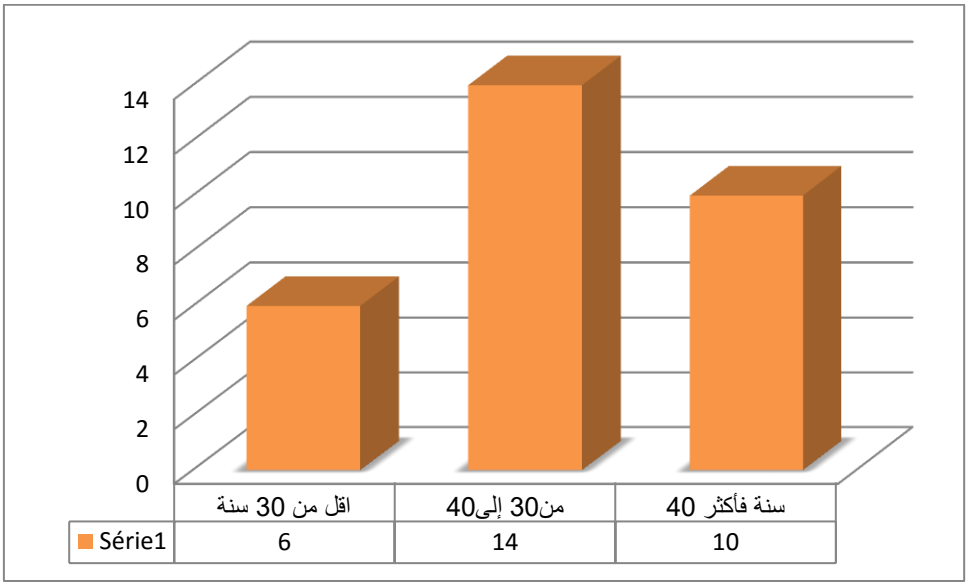

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

ثالثا: المستوى التعليمي.

من خلال الجدول يمكن التعرف على المستوى التعليمي للموظفين:

الجدول رقم (7): توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة%
ثانوي	3	%10
جامعي	13	%43.3
دراسات عليا	14	%46.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (7): أن أغلبية العملاء مستواهم دراسات عليا بنسبة 46.7% ثم تليهم الفئة ذات الجامعي بنسبة 43.3%و أخيرا الثانوي بنسبة 10% وهذا ما يدل على أن الضمان الاجتماعي تعتمد على الفئة الذين مستواهم جامعي أو دراسات عليا بشكل عام وهذا يعني أن العمل في مجال الضمان الاجتماعي يتطلب مستوى عالي لأنه أصبح يعتمد على المهارات والمعرفة.

ونوضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): توزيع عينة دراسة وفق متغير مستوى التعليمي.

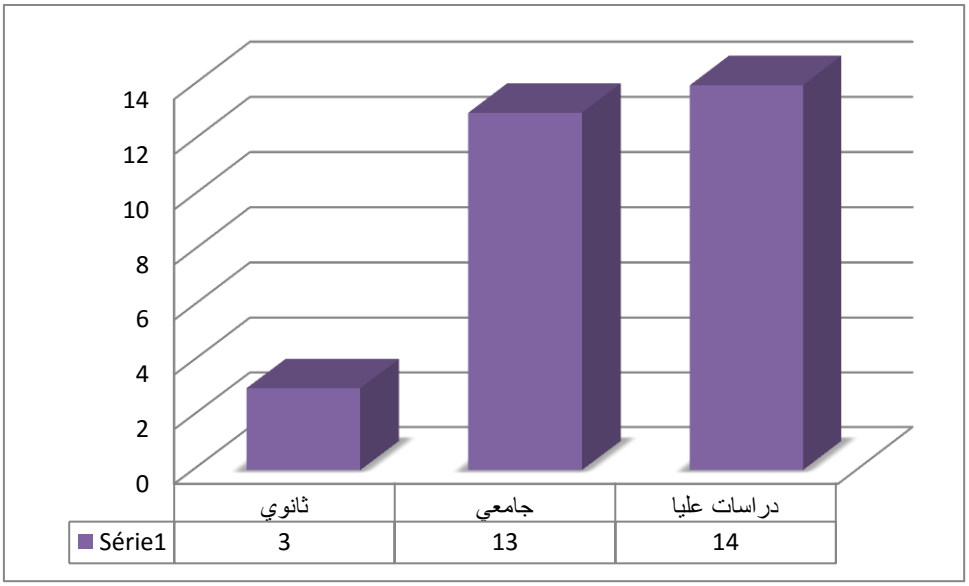

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

رابعا: الخبرة.

من خلال الجدول الموالي سوف نتعرف على عدد سنوات الموظف في صندوق الضمان الاجتماعي:

الجدول رقم (8): توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية .

سنوات العمل	التكرارات	النسبة%
أقل من 5 سنوات	5	%16.7
من5سنوات إلى 10سنوات	9	%30
أكثر من 10سنوات	16	%53.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من الموظفين كانت مدة نشاطهم في صندوق الضمان الاجتماعي أكبر من10سنة بنسبة 53.3% تليها نسبة الموظفين الذين تتراوح مدة نشاطهم في من من 5إلى 10سنوات بنسبة 30%،أما أقل نسبة تعود للموظفين الذين تتراوح مدة عملهم أقل من5سنوات بنسبة16.7% .

ونوضح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل(11): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة.

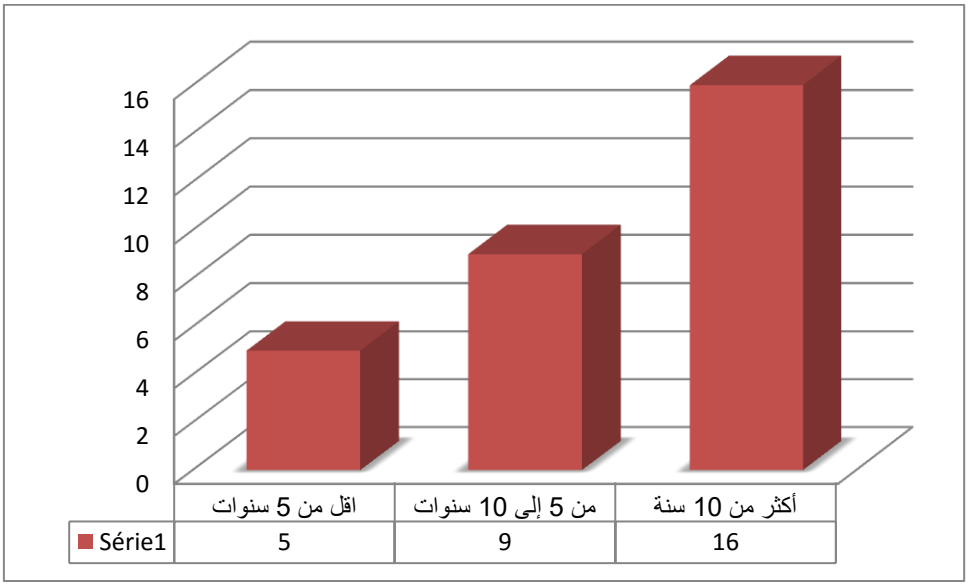

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الأول والثاني.

أولا: درجات مقياس ليكارت الخماسي.

بعد إجراء الاختبارات الحكمية، وتحديد مسار الدراسة، سيتم في ما يلي تحليل نتائج الدراسة، وهذا بالاعتماد في تحليل المعلومات المجمعة ميدانيا على مقياس ليكارت الخماسي، الذي يعمل على أساس المعايير المبيّنة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(9): درجات مقياس ليكارت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

ويتم تحديد فئات المقياس كما يلي: المدى – الفرق بين أعلى وأقل درجة بالمقياس 5–1 = 4، طول الفئة – المدى / عدد الفئات = 4/5 = 0.8 ،وتكون مجالات المتوسطات المرجحة المقابلة لكل إجابة وفقا لما يلي:

- [1.00 –1.80] غير موافق بشدة :وتدل على درجة ضعيف جدا لوقوع الحدث.
- [1.80 –2.60] غير موافق :وتدل على درجة ضعيف لوقوع الحدث.
- [2.60 –3.40] محايد: درجة متوسط لوقوع الحدث.
- [3.40 –4.20] موافق: درجة مرتفعة لوقوع الحدث.
- [4.20 –5.00] موافق بشدة: وتدل على درجة مرتفع جدا لوقوع الحدث.

ثانيا: تحليل نتائج المحور الخاص بالذكاء الاقتصادي من الاستبيان.

تم قياس المتغير المستقل الذكاء الاقتصادي من خلال ثلاث أبعاد تمثلت في إدارة المعرفة، اليقظة الاستراتيجية، الحماية والأمن وسياسة التأثير. وتظهر النتائج المتحصل عليها في الجداول التالية:

1. البعد الأول: إدارة المعرفة.

الجدول رقم(10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد ادارة المعرفة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الدرجة
1	تستخدم المؤسسة قواعد بيانات متخصصة لجمع وتنظيم المعلومات الاقتصادية.	3.03	1.326	5	متوسط
2	تتم مراجعة وتحليل المعلومات الاقتصادية بانتظام لتحديد الاتجاهات والرؤى الرئيسية.	3.47	1.306	4	مرتفع
3	يتم توفير تقارير وتحليلات اقتصادية دورية للموظفين المعنيين.	3.73	1.143	1	مرتفع
4	يتم تنظيم ورش عمل وندوات لتبادل المعرفة الاقتصادية بين الموظفين.	3.53	1.332	3	مرتفع
5	المؤسسة تشجع الموظفين على المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية	3.57	1.278	2	مرتفع
المجموع		3.4667	1.278		مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يمثل الجدول أعلاه نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد المحور الأول الذكاء الاقتصادي والمتمثل في إدارة المعرفة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد بـ3.4667 وانحرافا قدر بـ1.278 مما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة جيد، مما يبين توجه المؤسسة إلى الاعتماد على عناصر إدارة المعرفة، حيث بلغت أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بـ3.73 ،و قدر انحرافها المعياري بـ 1.143 للعبارة 3، أما العبارة رقم 1 بلغت أدنى قيمة، حيث قدر وسطها الحسابي3.03 وانحراف معياري قدر بـ1.326.

2. البعد الثاني: اليقظة الاستراتيجية.

الجدول رقم(11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد اليقظة الاستراتيجية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الدرجة
1	المؤسسة تستخدم أدوات تحليل البيانات لتوقع التغيرات الاقتصادية.	3.47	1.332	3	مرتفع
2	يتم تقييم تأثير التغيرات الاقتصادية المحتملة على خطط المؤسسة واستراتيجياتها.	3.00	1.008	5	متوسط
3	يتم تطوير سيناريوهات مختلفة للتعامل مع التغيرات	3.47	1.055	2	مرتفع

	الاقتصادية غير المتوقعة.				
4	يتم مراجعة وتحديث خطط الطوارئ الاقتصادية بانتظام.	3.30	1.124	4	مرتفع
5	تهتم المؤسسة بكل ما له صلة بالإبداع التكنولوجي وبراءات الاختراع	3.67	1.124	1	مرتفع
المجموع		3.3800	0.88567	_	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يمثل الجدول أعلاه نتائج تحليل البعد الثاني من أبعاد المحور الأول الذكاء الاقتصادي والمتمثل في اليقظة الإستراتيجية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد بـ 3.3800 وانحرافا قدر بـ0.88567 مما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة جيد، حيث بلغت أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بـ3.67، وقدر انحرافها المعياري بـ 1.124 للعبارة 5، أما العبارة رقم 2 بلغت أدنى قيمة، حيث قدر وسطها الحسابي بـ 3.00 وانحراف معياري قدر بـ 1.008. وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تعتمد على اليقظة الاستراتيجية وتغير توقعات الاقتصادية بصفة مرتفعة.

3. البعد الثالث: الحماية والأمن .

الجدول رقم(12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الحماية والأمن .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الدرجة
1	يتم تطبيق إجراءات أمنية صارمة لحماية البيانات والمعلومات الاقتصادية الحساسة.	3.47	1.252	4	مرتفع
2	يتم تقييم المخاطر الاقتصادية بانتظام وتحديث خطط التخفيف من المخاطر.	3.50	1.106	3	مرتفع
3	يتم تدريب الموظفين على كيفية التعرف على التهديدات الاقتصادية المحتملة والإبلاغ عنها.	3.80	0.925	1	مرتفع
4	تتم مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات الاقتصادية بانتظام.	3.43	1.0703	5	مرتفع
5	يتم استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات الاقتصادية الحساسة.	3.63	0.964	2	مرتفع
المجموع		3.5667	0.73359		مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يمثل الجدول أعلاه نتائج تحليل البعد الثالث من أبعاد المحور الأول الذكاء الاقتصادي والمتمثل في الحماية والأمن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد بـ 3.5667 وانحراف قدر بـ 0.73359 ما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة جيد،حيث بلغت أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بـ 3.80، وقدر انحرافها المعياري بـ 0.925 للعبارة رقم 3، أما العبارة رقم 5 بلغت أدنى قيمة حيث قدر وسطها الحسابي3.43 وانحراف معياري قدر بـ 1.0703. ونستنتج أن المؤسسة تستخدم تقنيات حديثة في حماية بيانتها الاقتصادية ولها برنامج لتدريب الموظفين على كيفية التعرف على التهديدات المحتملة.

4. البعد الرابع: سياسة التأثير

الجدول رقم(13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد سياسة التأثير .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الدرجة
1	المؤسسة تشارك بنشاط في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية.	4	0.788	1	مرتفع
2	المؤسسة لديها علاقات قوية مع صانعي القرار الاقتصاديين.	3.83	0.791	4	مرتفع
3	يتم إعداد تقارير ودراسات اقتصادية للتأثير على السياسات العامة.	3.90	0.803	3	مرتفع
4	المؤسسة تشارك في الحملات الإعلامية للتوعية بالقضايا الاقتصادية	3.93	0.828	2	مرتفع
5	المؤسسة تعمل على بناء تحالفات مع مؤسسات أخرى للتأثير على السياسات الاقتصادية.	3.70	0.837	5	مرتفع
المجموع		3.8733	0.63351	مقبولة	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يمثل الجدول أعلاه نتائج تحليل البعد الثالث من أبعاد المحور الأول الذكاء الاقتصادي والمتمثل في سياسة التأثير، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد بـ **3.8733** وانحراف قدر بـ**0.63351** ما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة جيد، حيث بلغت أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بـ 4، وقدر انحرافها المعياري بـ 0.788 للعبارة رقم 1، أما العبارة رقم 5 بلغت أدنى قيمة حيث قدر وسطها الحسابي3.70 وانحراف معياري قدر بـ 0.837. ونستنتج أن المؤسسة تشارك بنشاط في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية.

ثالثا: تحليل نتائج المحور الخاص اتخاذ القرارات المالية من الاستبيان.

تم قياس المتغير التابع اتخاذ القرارات المالية من خلال بعد واحد، وتظهر النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الثاني اتخاذ القرارات المالية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الدرجة
1	اتخاذ القرارات المالية يكون بناءً على تحليل دقيق للبيانات والمعلومات المتاحة.	3.93	0.980	3	مرتفع
2	تتم مراعاة الأهداف المالية طويلة الأجل للمؤسسة عند اتخاذ القرارات.	3.77	0.935	6	مرتفع
3	تقيم المؤسسة المخاطر والعوائد المحتملة قبل اتخاذ أي قرار مالي.	3.53	1.008	12	مرتفع
4	إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في عملية اتخاذ القرارات المالية.	3.73	0.980	9	مرتفع
5	اتخاذ القرارات المالية تكون دائما في الوقت المناسب.	4.00	0.788	1	مرتفع
6	في اتخاذ القرارات المالية استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية.	3.73	0.828	7	مرتفع
7	اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة لتحسين كفاءة القرارات المالية.	3.70	0.944	8	مرتفع
8	توفر المؤسسة المعلومات المالية للموظفين المعنيين.	3.93	0.988	10	مرتفع
9	تعتمد المؤسسة على الشفافية في عملياتها المالية.	3.77	0.868	2	مرتفع
10	تعمل المؤسسة على استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة وفعالية القرارات المالية.	3.57	0.817	5	مرتفع
11	يشجع صندوق الضمان الاجتماعي الموظفين على اقتراح أفكار جديدة لتحسين القرارات المالية.	3.57	0.971	11	مرتفع
12	المؤسسة تلتزم بأعلى معايير الأخلاق المهنية في اتخاذ القرارات المالية.	3.8667	0.81931	4	مرتفع
المجموع		3.7722	0.54620		مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يمثل الجدول أعلاه نتائج تحليل المحور الثاني والمتمثل في اتخاذ القرارات المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد بـ 3.7722 وانحرافا قدر بـ 0.54620 ما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة جيد، حيث بلغت أكبر قيمة للمتوسطات الحسابية بـ 4، وقدر انحرافها المعياري بـ 0.788 للعبارة رقم5، أما العبارة رقم 3 فكانت منخفضة، حيث قدر وسطها الحسابي3.53 وانحراف معياري قدر بـ 1.008.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

تناولنا في هذا الجزء اختبار صحة الفرضيات المقترحة قبل التحليل مع ما تم التوصل إليه بعد الحصول على مخرجاتSPSS ، ومن أجل الاختبار تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كما يلي:

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية داخل مديرية الضمان الاجتماعي لولاية ميلة ؟

الجدول رقم (15): الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية.

البعد	المتغير التابع	R	R^2	T	Sig
إدارة المعرفة	اتخاذ القرارات المالية	0.472	0.222	9.313	0.000
α=الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر من الجدول رقم(15): أن قيمة T=9.313 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05 ≥α في العلاقة بين إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية، ونجد كذلك إنSig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية0.05

وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين البعد (إدارة المعرفة) والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية)".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الإستراتيجية واتخاذ القرارات المالية داخل مديرية الضمان الاجتماعي لولاية ميلة.

الجدول رقم (16): الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية واتخاذ القرارات المالية.

البعد	المتغير التابع	R	R^2	T	Sig
اليقظة الاستراتيجية	اتخاذ القرارات المالية	0.132	0.017	8.674	0.000
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر من الجدول رقم(16): أن قيمة8.674 =T إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05 ≥α في العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية واتخاذ القرارات المالية، ونجد كذلك إن0.000 =Sig وهى أقل من مستوى المعنوية0.05 .

وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين البعد (اليقظة الإستراتيجية) والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية)".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحماية والأمن داخل مديرية الضمان الاجتماعي لولاية ميلة ؟

الجدول رقم (17): الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين الحماية والأمن واتخاذ القرارات المالية.

البعد	المتغير التابع	R	R^2	T	Sig
الحماية والأمن	اتخاذ القرارات المالية	0.402	0.162	5.769	0.000
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر من الجدول رقم(17): أن قيمة T=5.769 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى0.05 ≥α في العلاقة بين الحماية والأمن واتخاذ القرارات المالية ، ونجد كذلك إن0.000 =Sig وهى أقل من مستوى المعنوية0.05.

وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين البعد(الحماية والأمن) والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية)".

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التأثير داخل مديرية الضمان الاجتماعي لولاية ميلة ؟

الجدول رقم (18): الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين سياسة التأثير واتخاذ القرارات المالية.

البعد	المتغير التابع	R	R^2	T	Sig
سياسة التأثير	اتخاذ القرارات المالية	0.512	0.262	3.757	0.001
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر من الجدول رقم(18): أن قيمة T= 3.757 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في العلاقة بين سياسة التأثير واتخاذ القرارات المالية، ونجد كذلك إن Sig= 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية0.05.

وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين البعد(سياسة التأثير) والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية)".

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الذكاء الاقتصادي واتخاذ القرارات المالية داخل صندوق الضمان الاجتماعي وكالة ميلة ؟

الجدول رقم (19) : الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين ابعاد الدكاء الاقتصادي واتخاذ القرارات المالية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	T	Sig
الذكاء الاقتصادي	اتخاذ القرارات المالية	0.691	0.477	2.884	0.008
الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج SPSS.

يظهر من الجدول رقم(19): أن قيمة T=2.884 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في العلاقة بين ابعاد الدكاء الاقتصادي واتخاذ القرارات المالية، ونجد كذلك إن Sig=0.008 وهي أقل من مستوى المعنوية0.05.

وبالتالي نقبل الفرضية التي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المتغير المستقل (الذكاء الاقتصادي) والمتغير التابع (الخدمات المالية)".

خلاصة الفصل

تم التطرق في هدا الفصل لوصف منهج الدراسة والمؤسسة عينة الدراسة وكذلك أداة الدراسة وكيفية إعدادها وصدقها وثباتها وأخيرا عرض المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل بيانات الدراسة كالتكرارات والنسب المئوية واختبار One-Semple Kolmogorov-Smirnov Test وغيرها من الأدوات التي تفيد وصف وتحليل إجابات موظفي المؤسسة محل الدراسة.

كما قمنا باختبار صحة الفرضيات التي تم الانطلاق منها باستعمال One-Semple Kolmogorov-Smirnov Test التي أثبتت أن الفرضيات الفرعية والرئيسية صحيحة وكذلك توصلنا إلى عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال قيامنا بتحليل بيانات الدراسة وتقديم اقتراحات على ضوئها .

من خلال هدا الفصل المتمثل في الدراسة الميدانية أسقطنا موضوع بحثنا على دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية على مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة ميلة قصد دراسة واقع الذكاء الاقتصادي فيها وقد لاحظنا أن هناك تقدما ملحوظا في تطبيق هدا المفهوم مع بداية الاهتمام به وقد توصلنا إلى أن المؤسسة المدروسة لديها ثقافة البحث عن المعلومة ودلك من خلال استخدام البرامج المتخصصة وكدا تبنيها ثقافة حفظ سرية المعلومات التي تستخدمها في اتخاد القرارات المالية لكون المعلومة جد ضرورية لعملية اتخاذ القرارات المالية .

الخاتمـــــــــة العامـــــــــة

خاتمة

يعتمد نجاح المؤسسة الاقتصادية على مدى قدرتها في الحصول على المعلومات بالجودة والسرعة التي تمكنها من حماية مستقبلها واستباق التغيرات بغية اتخاذ القرارات، التي تضمن بقائها واستمراريتها، في ظل بيئة معقدة وسريعة ،التغير مما يجعل من إدماج آليات الذكاء الاقتصادي ضرورة لتطورها ودعمها والرفع من تنافسينها كونه أداة فعالة ترتكز على جمع ومعالجة المعلومات الضرورية لاستخدامها في التأقلم والتأثير على المحيط لاتخاذ القرارات التي تعتبر نجاح المؤسسات.

نتائج الدراسة

- يتيح الذكاء الاقتصادي للأفراد فهم المخاطر المالية وتقليلها عن طريق اتخاذ القرارات المناسبة؛
- يتيح الذكاء الاقتصادي للأفراد والشركات القدرة على تحليل البيانات المالية وتقدير النتائج المحتملة لقراراتهم المالية؛
- يساعد الذكاء الاقتصادي في تحديد الخطوات الضرورية لتحقيق الأهداف المالية المحددة، سواء كانت للشركات أو الأفراد؛
- يمكن للقرارات المالية الصائبة، التي يتخذها الأفراد والشركات بناءً على الذكاء الاقتصادي، أن تزيد من الربحية وتعزز الاستدامة المالية على المدى الطويل؛
- يمكن للأفراد ذوي الذكاء الاقتصادي العالي وضع خطط مالية طويلة الأمد تعكس أهدافهم المالية وتوجهاتهم؛

الاقتراحات

- توفير التعليم والتدريب في مجال الشؤون المالية والاقتصادية للأفراد والشركات لتعزيز مستوى الوعي المالي والفهم؛
- استخدام الأدوات والتطبيقات التكنولوجية لتحليل البيانات المالية وتوجيه القرارات المالية بشكل أكثر دقة وفعالية؛
- تشجيع الأفراد على وضع خطط مالية شخصية وتنفيذها لتحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل؛
- توعية الأفراد والشركات بأنواع المخاطر المالية المحتملة وكيفية التعامل معها وتقليلها؛
- تدريب الأفراد على مهارات اتخاذ القرارات المالية الصائبة والتحليل الاقتصادي لتحقيق أفضل النتائج المالية؛

قائمـــة المصـــادر والمراجـــع

الكتب

1. نبيل مهدي الجنابي، محمد نعمة محمد الزبيدي: المدخل الحديث للإقتصاد المعرفي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، جامعة القاديسية، الأردن، 2019م-1440هـ.

المجلات

2. بوسهمين احمد، شهيد هدى: أثر الذكاء الاقتصادي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المؤشر للدراسات الإقتصادية، المجلد1: العدد04 نوفمبر 2017.

3. دوار عبد القادر، قهواجي أمينة: دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال مختبر دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمالJEGE ، المجلد 4، العدد 6، السنة: 2021.

4. رقامي محمد: الدكاء الإقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية دراسة ميدانية على عيينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقيقة، العدد 33، جامعة باجي مختار عنابة، د.سنة.

5. رياض بلبل، حسين دباح: أثر تطبيق آليات الذكاء الاقتصادي على الأداء المستدام لمؤسسة لاقتصادية SIDER- عنابة، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد9، العدد1، جوان 2022.

المذكرات

6. شرفة الشريف، قتاتلية عصام: دور التخطيط المالي في اتخاد القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة ميدانية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قالمة -CRMA-، مذكرة مكملة ضمن نيل متطلبات الحصول على شهادة الماستر: فرع علوم التسيير- تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019-2020.

7. غربي سماح، غريبي مروة: دور الدكاء الاقتصادي في اتخاد القرارات المالية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018-2018.

8. قدور صليحة: مساهمة الذكاء الاستراتيجي في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -عرض تجارب، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم

الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– قسم العلوم الاقتصاديـة، جامعة 8ماي1945، قالمـة، 2020–2021.

الملاحـــــــــــــــــــــــــــق

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

المستوى: سنة ثانية ماستر
التخصص: ادارة مالية

استبيان لاستكمال مذكرة لنيل شهادة الماستر حول:

دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة ميلة

إعـداد الطلبة:
بن التونسي ملاك

تحت اشراف:
د. حمزة الوافي

السنة الجامعية2024/2023

اخي الموظف المحترم. اختي الموظفة المحترمة

اسعد الله اوقاتكم وبعد يطيب لنا ان نضع بين ايديكم هذه الاستبانة التي تم تصميمها لأغراض البحث العلمي بهدف جمع المعلومات اللازمة حول:

"دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان وكالة ميلة"

نرجو التكرم بتعبئة الاستبانة بعد قراءة كل عبارة بعناية ومن ثم وضع علامة (X) بالمكان المناسب وسوف تكون المعلومات التي تدلون بها موضع السرية التامة ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: نرجو منكم تعبئة الاستبانة بوضع العلامة (x) عند الإجابة المناسبة:

القسم الأول: البيانات الشخصية للعينة

1-الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر: اقل من 30 سنة ☐ من30 إلى40 ☐ 40 سنة فأكثر ☐

3-المستوى التعليمي: ثانوي ☐ جامعي☐ دراسات عليا ☐ تقني ☐

4-الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 سنوات الى10سنوات ☐ 10سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: أسئلة خاصة بمتغيرات الدراسة.

المحور الأول: تطبيق الذكاء الاقتصادي على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: إدارة المعرفة						
1	تستخدم المؤسسة قواعد بيانات متخصصة لجمع وتنظيم المعلومات الاقتصادية.					
2	تتم مراجعة وتحليل المعلومات الاقتصادية بانتظام لتحديد الاتجاهات والرؤى الرئيسية.					
3	يتم توفير تقارير وتحليلات اقتصادية دورية للموظفين المعنيين.					
4	يتم تنظيم ورش عمل وندوات لتبادل المعرفة الاقتصادية بين الموظفين.					
5	المؤسسة تشجع الموظفين على المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية					
البعد الثاني: اليقظة الاستراتيجية						
6	المؤسسة تستخدم أدوات تحليل البيانات لتوقع التغيرات الاقتصادية.					
7	يتم تقييم تأثير التغيرات الاقتصادية المحتملة على خطط المؤسسة واستراتيجياتها.					
8	يتم تطوير سيناريوهات مختلفة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية غير المتوقعة.					
9	يتم مراجعة وتحديث خطط الطوارئ الاقتصادية بانتظام.					
10	تهتم المؤسسة بكل ما له صلة بالإبداع التكنولوجي وبراءات الاختراع					
البعد الثالث: الحماية والأمن						
11	يتم تطبيق إجراءات أمنية صارمة لحماية البيانات والمعلومات الاقتصادية الحساسة.					
12	يتم تقييم المخاطر الاقتصادية بانتظام وتحديث خطط التخفيف من المخاطر.					

13	يتم تدريب الموظفين على كيفية التعرف على التهديدات الاقتصادية المحتملة والإبلاغ عنها.					
14	تتم مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات الاقتصادية بانتظام.					
15	يتم استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات الاقتصادية الحساسة.					
	البعد الثالث: سياسة التأثير					
16	المؤسسة تشارك بنشاط في صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية.					
17	المؤسسة لديها علاقات قوية مع صانعي القرار الاقتصاديين.					
18	يتم إعداد تقارير ودراسات اقتصادية للتأثير على السياسات العامة.					
19	المؤسسة تشارك في الحملات الإعلامية للتوعية بالقضايا الاقتصادية.					
20	المؤسسة تعمل على بناء تحالفات مع مؤسسات أخرى للتأثير على السياسات الاقتصادية.					

المحور الثاني : اتخاذ القرارات المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اتخاذ القرارات المالية يكون بناءً على تحليل دقيق للبيانات والمعلومات المتاحة.					
2	تتم مراعاة الأهداف المالية طويلة الأجل للمؤسسة عند اتخاذ القرارات.					
3	تقيم المؤسسة المخاطر والعوائد المحتملة قبل اتخاذ أي قرار مالي.					
4	إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في عملية اتخاذ القرارات المالية.					
5	اتخاذ القرارات المالية تكون دائما في الوقت المناسب.					
6	في اتخاذ القرارات المالية استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية.					
7	اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة لتحسين كفاءة القرارات المالية.					
8	توفر المؤسسة المعلومات المالية للموظفين المعنيين.					
9	تعتمد المؤسسة على الشفافية في عملياتها المالية.					
10	تعمل المؤسسة على استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة وفعالية القرارات المالية.					
11	يشجع صندوق الضمان الاجتماعي الموظفين على اقتراح أفكار جديدة لتحسين القرارات المالية.					
12	المؤسسة تلتزم بأعلى معايير الأخلاق المهنية في اتخاذ القرارات المالية.					